



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الديوانيات في الكويت (النشأة - التطور - التأثير) (دراسة تاريخية)

إعداد وترجمة

أ. د. عبد الله محمد الهاجري
أستاذ تاريخ الكويت - كلية الآداب
جامعة الكويت

سلسلة دراسات مترجمة

(٩)

الكويت - ٢٠٢١م





Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University



Prof. Abdullah M. Alhajeri
Al-Dwaniyat in Kuwait
(beginning - development - influence)

Kuwait - 2021



الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)
البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
الكويت . ٢٠٢١



الديوانيات في الكويت (النشأة - التطور - التأثير)

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



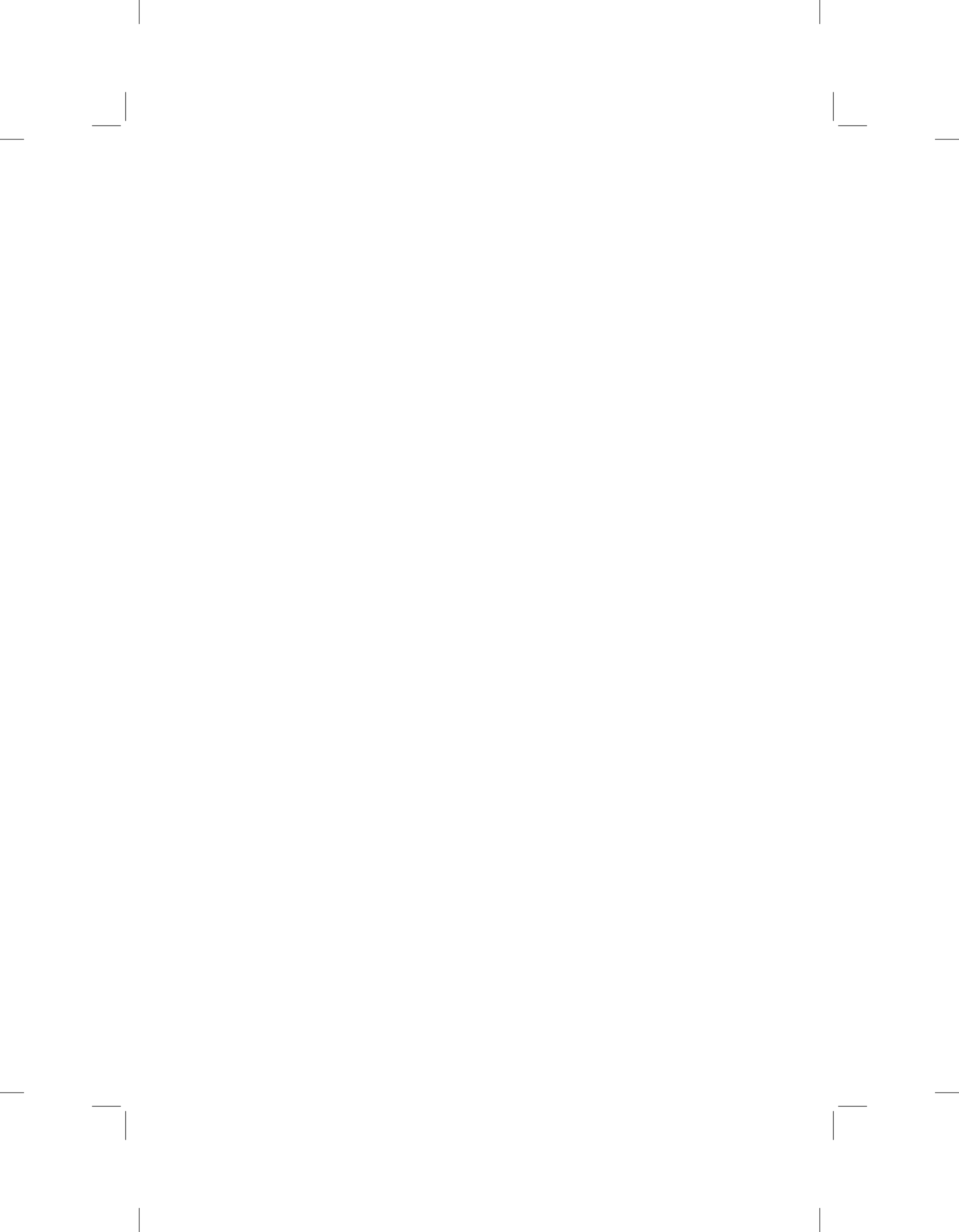
أُسِّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.



الديوانيات في الكويت (النشأة - التطور - التأثير)

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

د. علي راشد المطيري

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبيد سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت



الديوانيات في الكويت (النشأة - التطور - التأثير)

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



أهمية الدراسة:

تعتبر قضية المشاركة والتغير السياسي من أهم القضايا المجتمعية التي تعيشها معظم بلدان الخليج العربي والتي تمتد جذورها لعقود طويلة، وقد أصبحت كذلك مسألة المشاركة السياسية المعيار الأول لأي تطور سياسي ومجتمعي حقيقي لأي دولة من الدول، والكويت شأنها شأن بقية بلدان الخليج مرت بتجارب سياسية متعددة أفرزت الكثير من الأنماط السياسية المختلفة، وكانت الديوانية هي أهم مؤسسة غير رسمية بحكم الواقع والتوازن الاجتماعي الذي فرضه وجودها بداخل المجتمع الكويتي يمارس فيها كافة أشكال المشاركة المجتمعية والثقافية وكذلك السياسية سواء المؤيدة أو المعارضة، وظلت هكذا حتى يومنا هذا مما دعا الكثير أن يطلق عليها برلمانات الكويت المصغرة.

والديوانية في الكويت لها وظائف متعددة أبرزها الوظيفة السياسية، فلقد لعبت الديوانية الكويتية في مختلف عمر الإمارة ومنذ النشأة دوراً رئيساً وبارزاً في تثبيت دعائم الديمقراطية وترسيخها، وكان للعلاقات الشخصية والمناقشات والآراء الدائرة بها دور مهم في تحويل مسار الكثير من الاتجاهات في السياسة سواء الداخلية أو الخارجية للإمارة.

وفي هذه الدراسة البسيطة نحاول التركيز على دور وأهمية الديوانية كمؤسسات مجتمعية ناشطة أوجدت نوعاً من الحراك السياسي في دولة

* دراسة منشورة - بمجلة

Journal of Islamic Law and Culture - No. April - 2010



الديوانيات في الكويت (النشأة - التطور - التأثير)

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الكويت منذ فترة مبكرة ، واستطاعت بالفعل أن تحافظ على هذا الدور في مختلف الأوقات والأزمات المتكررة وتؤثر في عملية التغيير السياسي ، بل لقد كانت الأزمات السياسة تعمل على إبراز دورها بصورة أكبر في مخالفة لتوقعات البعض من خبو دورها في وقت الأزمات واشتدادها ، كما نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذا الدور الوظيفي للديوانية في المجتمع من زاوية التوارث الاجتماعي ودورها في عملية إحداث تغيرات مجتمعية وسياسية مهمة ، خاصة في المراحل التاريخية الفاصلة من عمر الإمارة ، وقد اكتفينا برصد واقع الديوانية الكويتية منذ النشأة وحتى نهايات القرن العشرين لحرصنا على عدم تقييم الفترة الحالية التي لاشك سيتضح معالمها أكثر بعد عقدين أو ثلاثة من الزمان في ظل التشابك الواضح بين الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية وتأثير كل منهما على الآخر ، على أننا وفي نفس السياق نحاول أيضاً البحث عن عدد من التساؤلات منها :

- هل ساعدت الديوانية الكويتية القديمة الكويت على تحول ديمقراطي تدريجي أم كرست مفهوم القبلية والعصبية؟

- ما الدور الديمقراطي للديوانية الكويتية خلال نشأة المجتمع المدني؟

- هل مثلت الديوانية الكويتية الكويت كمجتمع مدني قام بالأساس على التحالف بين أفراد المجتمع؟

- ما أبرز وظائف الديوانية الكويتية القديمة ودور روادها في نشر الوعي السياسي في المجتمع؟

- ما دور الديوانية الكويتية في الأزمات السياسية في الكويت وخاصة مجلس شوري ١٩٢١ ، ومجلس ١٩٣٨ م ، وصياغة الدستور ١٩٦١ م ، والغزو العراقي ١٩٩٠ م ؟

- ما أبرز مظاهر التغير المجتمعي الذي أبرزته الديوانية الكويتية وشاركت في إعادة صياغته في مرحلة ما بعد الغزو؟
- هل ساهمت الديوانية الكويتية في إيجاد بعد سياسي مغاير كان نتيجته الأزمات السياسية المتكررة، وانعكاس هذا على مجلس الأمة الكويتي؟
- ولاشك أن مجمل هذه الأسئلة ستكون الإجابة عنها منحصرة في إطار مناقشتنا لدور الديوانية الكويتية والتصور العام لها من خلال الرصد التاريخي لمختلف أبعاد وأدوار الديوانية في الكويت منذ النشأة وحتى نهايات القرن العشرين .

الديوانية الكويتية

استحوذت الديوانية ودورها في قضايا المجتمع بالكويت في الفترة الأخيرة على اهتمام الكثير من الباحثين والكتاب، ويمكن القول بأن الديوانية الكويتية في واقع الأمر ارتبطت ارتباطاً غير مباشر بالأسرة والقبلية^(١) ودورها في بنية الدولة والمجتمع^(٢).

وتعتبر الدواوين في الكويت ظاهرة اجتماعية قديمة، يمكن وصفها بأنها المتنفس السياسي والثقافي والاجتماعي الشعبي غير الرسمي، حيث تنفرد بكونها الملتقى الدوري لدي العامة والخاصة والذي يتناول فيه مجمل أوضاع المجتمع سواء السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية بجانب المجتمعية، وطوال تاريخها ظلت المكان الأول للتجمعات ومناقشة القضايا بكافة أنواعها دون استثناءات.

والديوانية في الثقافة العربية القديمة لها طابع مميز يرجع أصلة إلى مئات السنين وليس حديث عهد كما يعتقد البعض، حيث في الماضي كان مفهوم المجلس هو السائد، وكان كبار رجال القبيلة أو العشيرة يجتمعون

١ - أكد ابن خلدون على وضع القبيلة ودورها في المجتمعات وربطها بالبناء الاجتماعي وبحركة التاريخ السياسي للدولة - للمزيد راجع ابن منظور، لسان العرب، ط ١، ج ١، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨ م، ص ٦٠٢. ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، شرح أحمد الزعبي، ط ٢، بيروت، دار الأرقم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م، ص ٦٢
٢ - يشير الجابري إلى أن مفهوم الدولة في الاصطلاح القديم معناه القوة والسيطرة والسلطان. راجع الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤ م، ص ٢١٦ - ٢١٨

فيه لمناقشة أهم القضايا والأمور المتعلقة بهم وعلاقة القبيلة ببقية القبائل الأخرى وحل المشاكل والنزاعات وتسيير بقية الأمور.

فالامتداد التاريخي لمفهوم الديوانية الكويتية يعود بنا إلى الطبيعة الأولى والبدائية لهذه المجالس والتي تعتبر هي الأساس في نشأة الديوانيات^(٣)، كما نجد أن لفظة اسم «الديوان» ورد في الحديث النبوي^(٤) والحقيقة أننا نميل إلى ما أورده ابن منظور في معجمه لسان العرب من أن الديوان هو مجتمّع الصحف^(٥)، خاصة و الديوانية تعد بالفعل مجتمع للعامة والخاصة، ففيها يكون التجمع والمقابلة، وما لبث أن أطلق فيما بعد على بيوت المال وغيرها من الأماكن^(٦).

- ٣ - بعد أن عرفها المسلمون في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (١٣- ٢٣) هـ، الذي أمر بإنشاء الديوان سنة خمس عشرة من الهجرة للحاجة إليها؛ ليصبح ديوان الخليفة هو حلقة الوصل بين العامة والخاصة، هذا في العصور الإسلامية المتقدمة، والحقيقة أن البعض أرجع نشأة الديوانيات وأصلها إلى الفرس بعد أن سمي كسرى كتاب ديوانه وهم يتحدثون (ديوانه) أي مجانين. راجع ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٤٢٨- كذلك راجع مقدمة ابن خلدون، ج ١، ص ١٢١.
- ٤ - حديث: إن لله حراساً، فحراسه في السماء الملائكة، وحراسه في الأرض الذين يأخذون الديوان - راجع جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقية، ج ٩، ط ٢٠٠١، ص ٢٧٣- كذلك راجع ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج ١، ص ٨٥.
- ٥ - محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، ج ١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٦٣.
- ٦ - التي يرصد فيها أعطية الجند وأسائهم وأعطية الرجال وتوزيع الخراج والصدقات في العهود الأولى للعصور الإسلامية المتقدمة خاصة العصر العباسي الأول (١٣٢- ٢٣٢) هـ، ولقد حاول بعض الخلفاء استخدام القبلية والعصبية لتقوية دعائم الخلافة، فقد كان بعضهم يقسم الجيوش على حسب العصبية والقبائل، وبذلك غدت القبلية والعصبية المتحكمة في جزء كبير من القرارات السياسية والنظم الاجتماعية للدولة الإسلامية كما فعل معاوية (٤١- ٦٠) هـ، فمعاوية في حربه مع الإمام على قسم بعض فرق من جيشه على حسب القبلية والعصبية، وتحت كل قائد قادة وزعوا على حسب القبائل - للمزيد راجع الصلابي، الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ص ٨٧.

نشأة الديوانية (أولويات جديدة وتحالفات مستجدة) :

لا يعرف على وجه التحديد، العام الذي تأسست فيه مدينة الكويت القديمة، واختلف العديد من المصادر في تحديد تاريخ مؤكد، ويعتبر المؤرخان الكويتيان عبد العزيز الرشيد، ويوسف بن عيسى القناعي، أبرز مؤرخي الكويت في النصف الأول من القرن العشرين^(٧)، إلا أنها لم تستطيعا الاتفاق على تاريخ محدد للنشأة، على أن الثابت تاريخياً أن الكويت كانت تمثل جزءاً من أراضي قبيلة بني خالد بمنطقة الأحساء في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، حينما توافدت مجموعات من الأسر والقبائل إليها قادمة من شبه الجزيرة العربية، وقد أشار البعض إلى أن تأسيسها كان في العام ١٦٨٨ م ومؤسسها هو براك بن عريعر أحد أمراء بني خالد، في حين أشار البعض الآخر إلى أن تأسيس الكويت كان في العام ١٦١٥ م، ومؤسسها عقيل بن عريعر، أو سعدون بن عريعر، ويرجع البعض أحد الأعوام التالية (١٦٧٢-١٧٠١-١٧٠٢-١٧٠٣-١٧١٣-١٧١٦) م كتاريخ مرجح للنشأة^(٨)، إلا أن أبو حاكمة وهو من أهم من أرخ للكويت في النصف الثاني من القرن العشرين يحيلنا إلى القرن السابع عشر كتاريخ للنشأة^(٩)، لكن الدلائل والقرائن الحديثة تشير إلى أن الكويت أول من أسسها كان الشيخ صباح الأول^(١٠)، وأن نشأتها كانت في العام ١٦١٣ م ومن أهم هذه

٧ - للمزيد راجع القناعي، يوسف بن عيسى، صفحات من تاريخ الكويت، ط ٥، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٧ م، ص ١٥-١٦ - أيضاً الخاتم، عبد الله خالد، من هنا بدأت الكويت، ط ٣، لبنان، المطبعة العصرية، ٢٠٠٤ م، ص ٣٦٢-٣٦٤.

٨ - حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ١، ط ١، بيروت، دار الهلال، ١٩٦٢ م، ص ٣٧ - وأيضاً خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، د. ط، بيروت، مطابع دار الكتاب، ١٩٦٨ م، ص ٣٥١.

٩ - أبو حاكمة، أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠-١٩٦٥)، ط ١، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٤ م، ص ١٧-١٨.

١٠ - أول حكام آل صباح ولم يعرف على وجه اليقين العام الذي تولى فيه حكم الإمارة.

الأدلة وثيقة تاريخية (Kuwait political Arabic Documents) عبارة عن بيان حدود للكويت كتبه الشيخ مبارك (١٨٩٦-١٩١٥) م في عام ١٩١٢ م ، وتقريراً للويس بيلي^(١١) مؤرخ في ١٦ يوليو ١٨٦٣ والذي ذهب فيه إلى أن عائلة آل الصباح تتولي الحكم بالكويت منذ خمسة أجيال^(١٢).

والحقيقة إن إشكالية تحديد تاريخ ثابت وعلى الرغم من أهميتها لا تعوقنا كثيراً عندما نحاول التعرف على المجتمع البدائي الصغير آنذاك وأهمية الديوانية في تراثه التاريخي وامتدادها في مفهوم المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي منذ النشأة وحتى نهاية القرن العشرين .

فبعد أن بدأ المجتمع الكويتي في الظهور ككيان مجتمعي واحد، أصبح هناك ما يسمى بالديوانيات الخاصة لكل أسرة أو قبيلة، غدت مركز القيادة الفعلية للزعماء وكبار المشايخ خاصة التجار والأثرياء منهم.

ومن ثم تطورت وتخصصت؛ لتصبح بمرور الوقت ركناً أساسياً في نمط وثقافة المجتمع ومجالاً للمشاركة المجتمعية بشكل عام؛ لتلعب فيما بعد وبمرور الوقت الدور الرئيس في عملية التنشئة السياسية لأفراد المجتمع في وقت لم يكن المجتمع بالكويت تطور فعال بالمشاركة السياسية أو قيام أحزاب.

وإذا نظرنا للديوانية وامتدادها التاريخي في الكويت ومراحل تطورها، نجد أن مفهومها العام في المجتمع الكويتي يختلف عن مفهومها اللفظي الذي أشير إليه فيما سبق.

ونسترجع ما قاله أحد مؤرخي الكويت في وصفه للديوانية بالقول: أنها توجد في جناح يُسمّى الحرم فيه حجرة يوجد أمامها بهو بأحد جوانبه

١١ - المقيم السياسي البريطاني بالخليج العربي (١٨٦٢ - ١٨٧٣) م.
١٢ - الصباح، ميمونة، الكويت حضارة وتاريخ، ج ١، ط ٤، الكويت، د. د. ٢٠٠٣ م، ص ١٠٨.

إيوان للصيف وفي صدر الحجرة تصف أدوات الضيافة من القهوة ومجامر العود وغيرها^(١٣)، وأنها المجلس الذي يتقابل فيه الأفراد، وهو بذلك يرى أن الديوانية مكان للتقابل والمجالسة بجانب أنه يعدها مجلساً يرتاده الجميع دون حكر على أحد، كما نذكر ما أشار إليه أحدهم^(١٤) من اختيار صباح الأول وهو «أول حكام أسرة آل الصباح وباسمة تسمت الأسرة الحاكمة»^(١٥)، فقد أورد أن الجميع اتفق على اختيار الحاكم برضا وقبول حينما اجتمعت القبائل الموجودة (آل الصباح - آل خليفة - الجلاهمة)، عن طريق المشورة والاختراع في اتفاق مثل الطابع المدني وكان النواة التي من خلالها وعلى أساسها تطورت أوضاع المجتمع الكويتي الأول في صورة من التنظيم الاجتماعي.

ولاشك أن هذا الإجماع والاختيار سبقته مشاورات لابد أن تكون محلها الديوانيات أو الأماكن الملحقه بالمنازل لكبار التجار أو زعماء القبائل آنذاك^(١٦)، ويمكن الاستدلال من هذا الاختيار للشيخ صباح حاكم الكويت الأول على أن هذا الاجتماع وعلى الرغم من عدم ذكر المصادر كيفية حدوثه بالتفصيل إلا أنه مثل في حقيقة الأمر أهم حدث تاريخي في عمر الإمارة الكويتية آنذاك، وأنه من الطبيعي أن يكون سبقه مشاور واستقرار على أمر المبايعه، خاصة لأنه لابد أن يكون لكل قبيلة من هذه

١٣ - عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، وضع حواشيه، يعقوب عبد العزيز الرشيد، دار مكتبة الحياة، طبعة منقحة، بيروت، د.ت، ص ٣٣٩.

١٤ - القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٥.

١٥ - تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، ص ٤٣ - الرشيد، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها بالدولة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص ٣٣ - الصباح، ميمونة، الكويت حضارة وتاريخ، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، الكويت، د. ن. ٢٠٠٣م، ص ١٠٨ أول حكام إمارة الكويت.

١٦ - وهو يوسف بن عيسى القناعي، للمزيد راجع القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ط ٥، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٧م، ص ١٥.

القبائل مكان عام للاجتماع فيه لمناقشة أمور أفرادها والقضايا المتعلقة بها،
فما بالناس والأمر متعلق باختيار حاكم للجميع .

وعليه يمكن القول بأن الديوانية مثلت في الكويت أول برلمان حقيقي
مصغر كانت تلقي وتناقش فيه الآراء بمفهوم ديمقراطي مبكر لا اختيار
الحاكم وحاول المجتمعون بقدر المتاح من خلال هذه العلاقة الحفاظ على
مبدأ «أن السيادة حق للشعب غير قابل للسلب أو المصادرة»، وليس من
المبالغة القول بأن الديوانية في الكويت مثلت أول أشكال البرلمانات في
شكلها الأول وموروث فيها أول وأهم أشكال الانتخاب السياسي القائم
على المشاركة السياسية الشعبية.

والحقيقة أن هذه التكوينات الاجتماعية التي شاركت في عملية الاختيار
جمعت مختلف طبقات الكويت الموجودة آنذاك سواء رؤساء القبائل أو
التجار أو الفئات المهنية أو غيرها ؛ لتسير بهم من عملية الولاء القبلي إلى
مفهوم أكبر وأشمل وهو الولاء المطلق للإمارة باعتبارها تجسيد طبيعي
للمجتمع بأسره^(١٧).

وعلى الرغم من أن الديوانية القديمة بعد ذلك استطاعت أن تكون أبرز
أماكن النقاش المجتمعي خاصة السياسي والثقافي والاقتصادي، إلا أن هذا
الدور لم يبرز بالمستوى المطلوب في البدايات الأولى من عمر الإمارة، وقد
يرجع السبب إلى أن مجالس الديوانيات كانت بالأساس سمة اكتسبها شيخ
القبيلة وكبيرها ، واعتبرت كرمز وأساس في المكانة الاجتماعية ، واقتصر
النشاط السياسي فيها على الخاصة في الكثير من الأوقات، كما اقتصر
النقاش فيها على جوانب بسيطة لا تكاد تلامس أوضاعاً مجتمعية كبرى

١٧ - شفيق الغبرا ، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية ، ص ١٠ .

في ظل مقدرات مالية ضعيفة ومجتمع صغير ، كما أن أمور وشؤون الإمارة في هذه الفترة لم تكن بالوضع الذي يستدعي معه وجود قوى سياسية مؤيدة أو حتى معارضة، فصغر المجتمع الكويتي لم يكن يحتم على القبائل المتواجدة على أرضه آنذاك متطلبات سياسية كبيرة - بخلاف الأمنية - حتى تستدعي خلق أنماط أو نظم سياسية منظمة .

ولاشك أن الديوانية في بداية نشأة الإمارة كان لها دورٌ داعمٌ في صنع القرار السياسي وساعدت المجتمع المدني البسيط للأخذ بوضع أنماط سياسية جديدة - كالسلطة المركزية للحاكم - إذا راعينا أيضًا أن الحاكم لم يكن كما نعرفه اليوم له السلطة التي تمارسها الدولة مباشرة على الأفراد - ذلك لأن السلطة داخل القبيلة سواء حاكمة أو محكومة كانت محسوبة دومًا على شيخها^(١٨)، مما يحتم أن يكون الحاكم وهو على رأس السلم الهرمي للسلطة له ديوان خاص^(١٩).

وإذا اعتبرنا أن المجتمع الكويتي بكافة طوائفه مثل قبيلة صغيرة تعيش على أرض الإمارة آنذاك ، وأن الديوانية أخذت مبكرًا دورًا في عملية التنشئة السياسية والمجتمعية، حيث بدأت بتجميع القوي القبلية وتجنيدهم فكريًا وثقافيًا في إطار مجتمعي نتيجة لعملية التحديث والخروج من قوقعة القبيلة لطور المدنية ، تكون الديوانية بذلك قد شكلت همزة الوصل بين المجتمع المدني والتحول القبلي في مسار المشاركة السياسية والتي بدت واضحة في إحاطتها بتكوينات المجتمع الكويتي الصغير في قنوات مشاركة شعبية في

١٨ - القبيلة قد تعرف على أنها في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة وذلك حسب تراتبية تنظيمية - راجع النقيب ، خلدون حسن ، صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الساقى ، ١٩٩٦م ، ص ٩ .
١٩ - راجع الكندري ، الديوانية الكويتية ، دورها الاجتماعي والسياسي ، ص ٥٩

الحكم بدأت إرهاباتها في الديوانية ، واعتبرت مكان التعبير والمناقشة والإدلاء بالآراء والأفكار وحتى الآراء المعارضة كانت تناقش وتعرض وقتها دون خوف أو محاسبة أو جدال .

وفي رأينا أن الديوانية رغم كل هذا اعتبرت التنظيم الاجتماعي غير الرسمي عكس الثقافة مدينة الطابع وسياسة المجتمع البسيطة، محتفظةً بالتقاليد القبلية والوضع الاجتماعي للقبيلة أو العشيرة ولكن من الجانب المحلى لها، وذلك باهتمامها بالأمور التجارية والمادية والاجتماعية لصاحب الديوانية أو العائلة ، على سبيل المثال كان من الديوانيات القديمة في الكويت ديوانيات ارتبطت لوقتنا الحاضر بنفوذ أصحابها وقدراتهم المادية ، خاصة الأسر ذات النفوذ الاجتماعي القوى .

(الديوانية الكويتية القديمة وعوامل التغير الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية)

بعد أن بدأت الكويت في الظهور إقليمياً وتجارياً وتطور الاقتصاد والتجارة بشكل أكبر وأصبحت كياناً اقتصادياً نشطاً مميزاً ومن أهم مناطق التجارة على الخليج العربي في بدايات القرن العشرين^(٢٠).

جعل كل هذا موقع الديوانية بين أهالي الكويت ذو أهمية كبيرة؛ فتغيرت أوصافها التقليدية إلى وضع أفضل ومكانة أعلى، فالأوضاع الاجتماعية المرتبطة بالنواحي المادية قد أصبحت أكثر تيسيراً من ذي قبل، وهو ما أسهم في ظهور الديوانية بشكل أكثر فاعلية من حيث المشاركة الشعبية على كافة المستويات، خاصة بالنسبة للديوانيات التي كان أصحابها يتمتعون بالقدرات المالية (كالتجار وملاك السفن وغيرهم)، كما زاد عدد الديوانيات بشكل واضح وضمت في طياتها الوجهاء والمثقفين والأدباء والأمراء من أهل الكويت^(٢١).

أيضاً حين النظر إلى وضع البيوت القديمة نجد أن معظمها كانت متلاصقة وتتسم بالبساطة ورقة الحال، وفي الغالبية العظمى منها تتكون من طابق واحد، أما في بعض منازل التجار والأثرياء فقد كانت عبارة عن ساحتين مستقلتين تخصص أحدهما بما تحتويه من غرف لأهل المنزل والنساء فيه، في حين تخصص الساحة الثانية بغرفها المطلة عليها كجناح للرجال ولكل جناح مدخل خاص به وهو ما يعكس اتجاه الديوانية

٢٠ - وقد يرجع هذا الأمر لعقود مضت في السابق فقد كانت تجارة الهند تأخذ طريقها إلى بغداد وحلب ثم القسطنطينية ولما كان محاصرة الفرس للبصرة تم تحويل الطريق إلى الكويت وفي الوقت ذاته حولت بريطانيا بريدتها الصحراوي عبر أرض الكويت ونقل شركة الهند مركزها إلى هناك، كل ذلك كان له أثر بين في ظهور الكويت ككيان مميز وتجاري دعم مركزها الاقتصادي وبدرجة كبيرة. للمزيد راجع -

Ralph Shaw, Kuwait Ministry of Information 1976. Reader Bullard "The Middle East Apolitical and Economic Surry first Published 1950", Printed in London : Macmillan, 1976. p. 13

٢١ - الكندري، الديوانية الكويتية ودورها الاجتماعي والسياسي، ص ٦١.

الكويتية لشيء من الخصوصية بعيداً عن وضعها القديم التقليدي الذي اتصفت وتميزت به (٢٢).

أما عن شكلها في البدايات الأولى من القرن العشرين فقد ظلت السمة الغالبة في تكوينها كغرفة منفصلة عن بقية المنزل لها باب خارجي يطل على الفناء ولها باب على الخارج.

هذا التغير ولاشك للشكل كان نتيجة مرافقة للتغير الاقتصادي في الأنماط المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، فصارت الديوانية أكثر خصوصية من ذي قبل ، في ظل مجتمع متنامي يجذب إليه الكثير من المهاجرين الجدد . كما عمل الانتعاش الاقتصادي وعمليات التغير الاجتماعي والثقافي في وقت افتقرت فيه الكويت للمؤسسات والتنظيمات السياسية التراتبية أن تقود الديوانية الكويتية عملية المشاركة السياسية الشعبية، وبدأ مفهومها يختلف تدريجياً من مجرد مكان للنقاش وتبادل الآراء إلى مفهوم أوسع وأشمل يرافق هذا التغير الثقافي والاجتماعي والمادي ويخرج به إلى نطاق أرحب للتكوينات الاجتماعية - الاقتصادية وكذلك السياسية.

على أننا لا بد أن نتذكر أن الأسرة الكويتية بعلاقتها الأولية وتقاليدها الاجتماعية مثلت الوحدة الأساسية لقوام المجتمع الكويتي آنذاك ، كما أن الأسرة كانت تستمد مكانتها من صلاتها القبلية التي انحدرت عنها، وكان لكبير الأسرة الكلمة العليا في تصريف أمورها المالية والاجتماعية ، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعزل هذه الأسرة عن محيط الوضع العام للمجتمع الذي تعيش فيه خاصة وأن المجتمع أساساً تكون من أصول مختلفة امتزجت لتكون أفراد الإمارة وشعبها الصغير .

٢٢ - المقامس ، الديوانية الكويتية ، تأثيرها السياسي والثقافي والاجتماعي ، ص ٢٧ .

إن الديوانية الكويتية والتي كانت في الماضي تقود الحركة الفكرية والثقافية والسياسية في إطارها التقليدي لم تنقلب على وضعها القديم ، بل ظلت أيضاً وفي خضم هذه المتغيرات كحاجة ملحة بالنسبة للمجتمع للتعاطي مع الأوضاع الجديدة ، فبدأت تبرز التبديلات والتغيرات عليها كالانتشار الواسع والزيادة في أعدادها .

كما لم تعد الديوانية الكويتية مرتبطة بشكل أساسي بالمكانة الاجتماعية لصاحبها ، خاصة وأن هناك طبقات جديدة برزت اجتماعياً نتيجة للوفرة المالية التي وفرها النشاط الاقتصادي الكبير للإمارة كطبقة ملاك السفن وصيادي اللؤلؤ، وبعض الأفراد الذين يشتغلون بتجارة «المرور أو الترايزيت»^(٢٣)، لذا فقد كان لهذه العوامل دوراً في جعل الديوانية تتطور من مفهومها التقليدي للخروج لفضاءات أوسع انتشاراً وأكثر تأثيراً ، فبينما كان هذا المجتمع الصغير يتطور ضمن إطار اقتصادي وسياسي مميز عن بقية بلدان الخليج العربي، بدأ أن هناك اتجاه مجتمعي للتوفيق بين مقتضيات الحياة وضرورات الواقع ، وبدأ التغيير يطرأ أيضاً على دور الدولة، فقد تحولت الدولة إلى فاعل مركزي في التخطيط والتغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة ، وأصبح تقرير هذه السياسات وتنفيذها لاشك يحتاج لمناقشات ومشاورات كانت الديوانية أحد أهم أماكن التجمع لها، وبدأ المجتمع يعي من خلال هذه النقاشات الدائرة والقرارات المتخذة حقائق أهمها ضرورة التفكير في إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات^(٢٤).

٢٣ - يعني المدينة المخصصة للتجارة وخاصة إعادة التصدير وتجارة الترايزيت - راجع ، النقيب ، خلدون حسن ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ م ، ص ٢٩ .

٢٤ - صمويل هانتنجون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية - دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣ ، ص : ٨٦ - ٩٠ .

كذلك الزيادات السكانية والجذب السكاني للكويت أثر في زيادة المساكن بصورة مباشرة وكبيرة وبالتالي زيادة الدواوين حيث إن الديوانية لكل منزل كانت ضرورة تقليدية ، فرضت نفسها على المنازل المقامة وأصبحت إحدى الغرف الأساسية فيها^(٢٥)، بل في الكثير من المنازل وضعت الديوانية في مكان معزول عن المنزل لتسهيل دخول الرجال والخروج منها دون المرور على بقية حرم المنزل وهو ما يعكس أنها أخذت الطابع التخصصي من حيث المفهوم والشكل ، وساهمت في خلق جو أكثر انفتاحاً على المجتمع والنظر لما يلفه ويعتريه من تطور اجتماعي سريع في ظل تباين المذاهب الفكرية والثقافات الموجودة ، فكانت العمود الفقري لأغلب التنظيمات المدنية التي عرفتها الكويت فيما بعد^(٢٦).

والحقيقة أن الديوانية الكويتية لم يقتصر دورها على هذا فقط ، فقد شاركت الديوانية مشاركة فعالة في عملية المساعدة الاجتماعية المباشرة^(٢٧) حتى إن بعض الدواوين والتي يرجع تاريخها إلى الشيخ جابر العبد الله الصباح عندما تأزمت الحالة الاقتصادية في الكويت وعمت المجاعة في العام ١٨٦٨م واختفت الموارد الأساسية قام بفتح مخازنه لاستقبال الأفراد والتخفيف من معاناتهم في هذه الأزمة^(٢٨) وهو ما يعكس دورها المؤثر مجتمعياً في المشاركة المباشرة في قضايا عامة للمواطنين، كما أن بعض الدواوين ضم أفراد مؤثرين يمتلكون القرار السياسي في أعلى صورة

٢٥ - الكندري ، الديوانية الكويتية القديمة وأثرها الاجتماعي والسياسي ، ص ٦٩ .

٢٦ - شفيق الغبرا ، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع ، ص ١٩

٢٧ - عبد الله الحاتم ، مؤرخ كويتي قديم مولود في ١٩١٧ م له كتاب من هنا بدأت الكويت جمع فيه نماذج مهمة من أهم الأحداث التاريخية الكويتية القديمة مثلت في أغلبها أول أحداث مؤكدة مرت بها الكويت .

٢٨ - منها ديوان عبد النبي معرفي - راجع ، عبد الله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، ص ٢٢٣ .

بالمجتمع واستغل بعضهم الديوانية لحل بعض المشاكل كالشيخ محمد الصباح أمير الكويت (١٨٩٣-١٨٩٦) م والشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) م والشيخين جابر (١٩١٥-١٩١٧) م و سالم (١٩١٧-١٩٢١) م ، حتى الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١-١٩٥٠) م وكلهم أمراء وحكام شاركوا في حل بعض المشاكل ومناقشة القضايا المختلفة للمواطنين عبر الديوانية ومن خلالها، كما كانت الدواوين أيضًا واجهة استقبال لضيوف الكويت المهمين الأجانب وغيرهم كما حدث مع الأمير عبد العزيز آل سعود^(٢٩) الذي كان حريص على زيارة ديوانية أحد وجهاء الكويت بشكل مستمر حين زيارته للكويت ، أيضًا قام الشيخ مبارك الصباح في العام ١٩١٠ م بدعوة الدكتور - جون فان والدكتور بنيت - لمباشرة أعمال الطب في الكويت ولخدمة أهلها وقام بصفة مؤقتة باستئجار (ديوانية) لهم عدت وقتها أول مستشفى كويتي قبل أن يتم بناء المستشفى العام سنة ١٩١٣ م^(٣٠).

إن الديوانية الكويتية في هذه الفترات المبكرة وفي ظل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتحديات وفي ظل النقص الحاد في التنظيمات السياسية الأخرى مثلت بهذا الواقع السياسي والمجتمعي الحقيقي بكل ما يدور ويناقش ويتناول فيه ، وجسدت صور الواقع المعيشي على كافة الأصعدة والأنشطة المختلفة ، فلم تكن الكويت وعلى الرغم من تطوير بعض أشكال المؤسسات التنظيمية بها تمتلك واقعًا وحراكًا سياسي نشط، فلم يكن هناك أنشطته سياسية بالمعنى المفهوم قدر كونها نمط اجتماعي توافقي، امتزج فيه الواقع الحضري مع البادية بتكامل وتناغم^(٣١)، ولم يكن من المستغرب أن

٢٩ - ديوان خلف النقيب ووالدة للمزيد - راجع الحاتم ، من هنا بدأ الكويت ، ص ٢٢٥ .

٣٠ - الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، ص ٩١ .

٣١ - الغبرا ، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع ، ص ، ٤٧ .

تكون الديوانية آنذاك أشبه ما يكون برلمانات مصغرة غير رسمية وأماكن تجمع ومناقشة قضايا ومشكلات المواطنين، وفي نفس الوقت أداة الوصل بين السلطة وأفراد المجتمع، كما أنها كانت المكان الذي يناقش فيه مختلف القضايا الداخلية السياسة بجانب القضايا الاجتماعية والثقافية والفكرية والشؤون اليومية، حتى إن بعضها وصفت بأنها أشبه بالمدرسة، ما يعكس أنها ضمت كافة الأشكال التنظيمية ومختلف الاتجاهات الفكرية والثقافية والسياسية بالنسبة للكويتيين ممثلة الصورة الأبرز والأوضح في مجال المشاركة السياسية المبكرة للشعب الكويتي.

هذا وقد بلغ عدد الدواوين في الكويت في بدايات نشأتها ما قدر بحوالي مائتان وخمسون ديواناً^(٣٢)، وهو عدد كبير نسبياً إذا ما قورن وقتها بعدد السكان.

الديوانية الكويتية - دورها السياسي والثقافي والاجتماعي ١٩٢١ - ١٩٢٨ م

إمساك الديوانية الكويتية بآفاق التغير دوماً حماها ولا شك من عملية الطمس وتغيير الهوية، فقد كانت الديوانية المكان الخصب الذي تدور فيه مختلف الأحاديث وتناقل الآراء السياسية ومناقشة الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وكانت جلسات الديوانية تحفل أيضاً بالنوادر والمساجلات بين روادها ولم يكن هناك شك في أن بعض الدواوين كانت مجال لتدارس بعض من فروع العلم والأدب، فقد اختصت مثلاً ديوانية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بتدارس علوم اللغة والدين، واستطاعت بعض الدواوين أن تلعب دوراً فكرياً مهماً في مؤازرة الحركة الثقافية في الكويت، فقد ظهرت فكرة إنشاء المدارس وغيرها من خلال المساجلات والنقاشات التي

٣٢ - كما يشير سيف مرزوق الشملان في كتب الألعاب الشعبية الكويتية.

كانت تدور وتناقش الحياة الثقافية في الكويت ، بل برزت تلك الأفكار كنتيجة طبيعية لتطور الفكر من خلال ما كان يدور بين رواد الديوانيات ومناقشاتهم آنذاك .

ولم تقتصر الدواوين علي الرجال فقط ، بل أن النساء كان لهم دورهم المبكر في المشاركة السياسية بالديوانيات ، فيشير البعض^(٣٣) بأن الديوانيات النسائية بالكويت لها جذورها القديمة فقد كانت الشيخة عائشة مبارك الصباح والشيخه بيبي السالم تشاركان في حل مشاكل المعوزين والمعسرين ومناقشة أمور محلية عن طريق الديوانية أيضاً، كما أن الاجتماع التاريخي لبحث بعض الأوضاع السياسية بعد وفاة الشيخ سالم المبارك الصباح كان بديوانية أحد وجهاء الكويت وكبار تجارها .

وربما المجتمع الكويتي ومن خلال ما كان يدور ويتم تناقله ومناقشته في الديوانيات أدرك مبكراً ضرورة عدم الانغلاق على مسألة الشأن الداخلي للكويت، بل وحاول في مرات أن يتدخل في أمر الأسرة الحاكمة ذاتها ، خاصة وأن أبناء الكويت لم يكن عندهم إشكالية في الإجماع على دور الأسرة الحاكمة وشرعيتها وهذا ربما أيضاً قد يكون ما حمى الوضع السياسي من تقلبات عاصفة كان من الممكن في عدة أزمات أن تؤدي في طريقها بالإمارة ذاتها في ظل التحديات المختلفة الموجودة .

أيضاً مثل النشاط الاجتماعي في الديوانيات الكويتية شكل من أشكال المشاركة السياسية والمجتمعية الواعية الحريصة فمن المعروف أن الديوانية بالكويت كان لها أثرها في افتتاح بعض المدارس مثل مدرسة المباركية التي أنشئت في عام ١٩١١م ومدرسة الأحمدية التي أنشئت في عام ١٩٢١م حتى إن

٣٣ - الكندري ، ص ٨١ .

المباركية وهي من أول المدارس المفتوحة ظهرت فكرة إنشائها في العام، ١٩١٠م خلال حفل في ديوان أحد أدباء الكويت المعروفين^(٣٤)، وبعد أن تعثرت في بعض الفترات من تاريخها التعليمي تنادي بعض المثقفين والأعيان بضرورة دعمها وإصلاح المسار التعليمي بها من خلال اجتماعهم في الديوانيات.

في سياق الدور التي كانت تقوم به الديوانيات في الكويت قديماً أيضاً فقد كان هناك ديوانيات أُنشئت بمواقفها المؤيدة للسلطة انحصرت عادة في ديوانيات كبار التجار والوجهاء الذين يوجهون النقاش في ديوانياتهم؛ لتوعية الحضور بمبررات بعض القرارات والمواقف السياسية، وبالمقابل هناك ديوانيات بعض الناشطين السياسيين أو المجتمعين والعلماء ممن اتخذوا من ديوانياتهم منابر للتوجيه السياسي المعارض والتوعية السياسية بأهمية المشاركة في القرارات المصيرية.

فبعد أن توفي الشيخ سالم المبارك وانتقل الحكم إلى الشيخ أحمد الجابر الذي شهد عهده بعضاً من التحديث المنظم للإدارات المختلفة للدولة وإنشاء العديد من المجالس المحلية المتخصصة، ظهر الحس المتنامي من جانب العلماء ووجهاء البلد بضرورة المشاركة في الحياة السياسية؛ فاجتمعوا بديوانية أحد الوجهاء وكبار التجار للتباحث في أمور البلاد وكيفية العودة إلى نظام الحكم المشترك وقد قدمت العريضة متضمنة المطالبة بالعودة إلى الحكم المشترك وإنشاء مجلس شوري^(٣٥).

٣٤ - رضا، محمد جواد، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي أزمات التنمية وتنمية الأزمات، الطبعة الثانية، بيروت، دار الساقف، ١٩٩٧م، ص ١٣.

٣٥ - ديوانية (ناصر البدر)، وقد تعدت الأقوال فيمن الموم على إحباط هذه المحاولة إلا أن عبد العزيز الرشيد وهو كان معاصراً للأحداث ومشاركاً فيها أدخل مسؤولية الشيخ أحمد الجابر عن سقوط وفشل المجلس - للمزيد راجع - صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، ص ٣٠. كذلك راجع - الوردي علي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته، طبعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢م، ص ٣٧-١١٣ - أيضاً الحضري، ساطع، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، الطبعة الثالثة موسعة، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص ٤٠-٥٦ - أيضاً - الغبرا، شفيق، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥ ص ٩.

بعد هذا الاجتماع التاريخي تكون الديوانية الكويتية قد خطت أهم خطواتها التاريخية في رسم ملمح مهم من سياسة الإمارة على المستوى الداخلي في تاريخ الكويت الحديث، وتكون أيضًا قد رسخت مبدأ أنها أهم مؤسسة برلمانية غير رسمية تناقش قضايا الكويت بكافة أوجهها.

لقد عُدت الديوانية الكويتية أثناء الأزمة التاريخية وإبان تشكيل مجلس شوري ١٩٢١م صمام أمان الاستقرار السياسي في المستقبل، وتقديم المزيد من الحريات والمشاركة والأدوار في حكم الكويت وإدارة شؤونها وإقرار مستقبلها.

حيث أثبت اجتماع ديوانية (ناصر البدر) أن الديوانية الكويتية وروادها من مثقفي وأدباء ووجهاء وتجار الكويت وكبرائها لم يكونوا بمعزل عما يهم ذلك المجتمع من أمور سياسية محلية أو دولية تتعلق بالكويت، وأنها الموروث التاريخي الأهم وإن كان دون صفة رسمية^(٣٦).

لقد كان للمجتمع رغبة في أن يكون له دور في المشاركة في الحكم، وهو الأمر الذي تمخض عن محاولة إنشاء مجلس الشوري ١٩٢١م الذي لم يستمر طويلاً وسرعان ما أهمل بعد أشهر قلائل من تشكيله إلا أن تشكيكه كان دليلاً على أن المجتمع أصبح قادراً على المشاركة السياسية الفعلية وأن الديوانيات كان لها دور في بلورة الأفكار التي خرجت آنذاك مطالبه بتشكيل هذا المجلس.

ومن الملاحظ أيضاً أن أعضاء المجلس كان أغلبهم من أصحاب الديوانيات التي استطاع أصحابها وضع اللبنة الأولى من العمل عبر الديوانية أو (البرلمان المصغر) كما يخلو للبعض أن يطلق عليه إبان هذه الفترة.

٣٦ - وقد ساعد غياب الأحزاب السياسية الرسمية أن تصبح الديوانية هي ميدان العمل السياسي. وربما ازداد الأثر السياسي للديوانية وأصبح أكثر وضوحاً خلال الأزمات السياسية وإن كانت بعض الديوانيات تحافظ على توجهها السياسي تحت أغلب الظروف، بل ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك حين قال: إن الديوانية تمثل برلماناً، ولكن دون التمتع بشرعية البرلمانات الرسمية

ولأن كان النقاش السياسي في فترة من الفترات محصوراً في عدد من الديوانيات في المناطق التي يقوم عليها بعض الأعيان والنشيطون السياسيون أو ما يطلق عليه ديوانيات النخبة ، فإننا أيضاً لا يمكن أن نحكم بأن جميع الديوانيات كانت نشطة سياسياً أو اجتماعياً ، بل يمكن القول بأن الديوانيات كانت متفاوتة في درجة الوعي السياسي والاجتماعي ، خاصة في أوقات الأزمات ، وكانت مساهمة الديوانية الكويتية في المجال السياسي وأثرها على نماذج المشاركة السياسية واضحة بشكل أكبر أثناء أزمة مجلس شوري ١٩٢١م.

ففي أثر فشل هذا المجلس بدأت النخب المجتمعية المثقفة في الكويت تدرك أهمية الدخول في المعترك السياسي وخوض غمار المشاركة السياسية والتغير الفعال لأنماط السياسة والمجتمع بما يتواءم مع المجريات والأحداث الدولية الموجودة على الساحة ، حتى وعلى الرغم من زوال المجلس فيمكن القول بأن مجرد انعقاده في الديوانية كان دليلاً واضحاً على أهمية الديوانية ودورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه .

كما بدأ الدور الثقافي للديوانيات في الظهور بتنامي مطرد ، ففي عام ١٩٢٣م مثلاً كان أحد الديوانيات مقرّاً للنادي الأدبي لمثقفى الكويت والذي اختير الشيخ عبد الله الجابر رئيساً له ، كذلك كانت أول مكتبة ، والتي سميت بالمكتبة الأهلية آنذاك^(٣٧) بمقر بأحد الدواوين ، كذلك بدأت الديوانيات الكويتية تدخلها الأجهزة الحديثة التي كانت عاملاً مساعداً لنشر ثقافة التحديث مثل الإذاعة والراديو^(٣٨).

٣٧ - ديوان محمد صالح الجوعان ، وكانت المكتبة بديوانية على العامر - للمزيد راجع الخاتم ، من هنا بدأت الكويت ، ص ٦٦ .

٣٨ - التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، ص ٥٩

وللإنصاف بعد فشل مجلس ١٩٢١م لم تتوقف الديوانية الكويتية عن نشاطها، فقد جاء العام ١٩٣٨م، ليعمق دورها بصورة أكبر، خاصة وأن الاجتماعات التي كانت تتم في تحديد أسماء الناخبين الكويتيين كانت تتم عبر الديوانيات وفيها تم أيضًا الاقتراع وتم فرز الأصوات^(٣٩) كذلك كانت الديوانيات أماكن للانتخابات لمجالس البلدية والمعارف وغيرها من المؤسسات التي بدأت شيئًا فشيئًا تتغلغل في نظم الكويت المؤسسية علي المستويين: الاجتماعي والسياسي^(٤٠).

وبعد أن شهد عام ١٩٣٨م بعضًا من التحولات في المفاهيم والأفكار السياسية المطروحة ظلت الديوانية القاسم المشترك في أغلب ما تم اتخاذه، وعدت المكان الموكل له مناقشة الأمور السياسية في البلاد لكن بصفة غير رسمية وبدون رغبة حقيقية من الإرادة السياسية للحكومة البريطانية، وهو ما يحمل على القول بأنه لا يمكن أن نتوقع أن تكون الديوانيات الأخرى وليس ديوانيات التجار وكبار الوجهاء والمثقفين هي فقط التي كانت تقوم بدورها مجتمعياً، فلم تكن أغلب الديوانيات الأخرى الصغيرة والكبيرة منها بمعزل عن ما يدور في البلاد من أخبار الترشيحات والمهام والإنجازات المنتظرة من المجلس التشريعي الجديد، والذي جاء أيضًا بأفراد منتخبين كان أغلبهم من أصحاب الديوانيات التي لاشك شكلت الدعم القوي والأرضية السياسية في مسار خوضهم الانتخابات، بإعطائهم البروز السياسي المطلوب إضافة لممارستهم السياسية في المجتمع من خلال وعبر الديوانية ذاتها.

إن النظر إلى مجمل الأوضاع أيضًا في الفترة من: ١٩٢١م - ١٩٣٨م يوضح أنها كانت تمتلئ بتحويلات كثيرة، فمشاكل الحدود وحالة الكساد والركود

٣٩ - ديوان المرزوق وديوان الصقر - راجع الكندري، مرجع سابق، ص ١١١.
٤٠ - الكندري، مرجع سابق، ص ١١١.

الاقتصادي العالمي ، كذلك محاولات العودة للحكم المشترك وغيرها حتى مجلس ١٩٣٨م المنتخب والذي لم يستمر طويلاً أيضاً (ستة أشهر يوليو ١٩٣٨ - ديسمبر ١٩٣٨)، إلا أن كل هذا كان إرهابات سياسية مبكرة في مسار الديمقراطية الكويتية شاركت الديوانيات في صنعها بشكل مباشر وعبر العديد من الأفراد المستنيرين الراغبين في الإصلاح .

بهذا استطاعت الديوانية الكويتية المحافظة على توازن النتائج في المعادلة الشائكة من تاريخ الانتقال السريع للنظم السياسية في دولة الكويت ، والتي كانت تقع كثيراً ضمن تعثر آليات ومؤسسات الدولة في بعض الأوقات ، ومالت الكفة ناحية الديوانية في أن تكون البديل الحاضر والأوفر حظاً في جميع التعرجات التي كانت تحيط بمسار أي عمليه سياسية أو مجتمعية في البلاد .

الديوانية الكويتية - صراع الاتجاهات والتيارات

قبل اكتشاف النفط بالكويت تكون المجتمع من فئات أساسية تتحكم في نظام وشكل الدولة أول تلك الفئات هي العائلة الحاكمة ، وثاني الفئات هم الوجهاء والتجار والمثقفين ، حيث كانت الديوانية بالنسبة للفئة الثانية بمختلف انتماءاتها نواة للتحديث وللنهضة^(٤١) فأصبح التوجه للديوانية لمناقشة الأمور ولسماع الأخبار ومتابعة المستجدات ومناقشتها والتعليق عليها من الأمور الملحة التي تشد الكثير من أبناء الكويت بمختلف انتماءاتهم ، كما طغت النقاشات السياسية المرتبطة بالحالة الاقتصادية أو مشاكل المجالس البلدية أو غيرها على الديوانيات التي انقسم روادها بين مؤيد للمعارضة ومؤيد للسلطة .

٤١ - الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص ٥١ .



وبعد النفط يمكن القول بأن الأوضاع المجتمعية تغيرت وبصورة كبيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، فقد كان إعلان استقلال البلاد سنة ١٩٦١ وما تبعه من أحداث من الموضوعات التي فرضت نفسها على مجالس الديوانيات ، ففي التاسع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٦١ أعلن في الكويت عن إلغاء معاهدة الحماية المعقودة بين بريطانيا والكويت سنة ١٨٩٩ واستبدالها بمعاهدة صداقة وتحولت الكويت بموجب ذلك إلى دولة مستقلة ، ولا يمكن أن يمر حدث كهذا إلا ويفرض نفسه في مجال الديوانيات ويدور الحديث حول مستقبل البلاد، وما ستشهده من متغيرات.

ولم تنهأ الكويت كثيراً بخبر الاستقلال فقد ظهرت الأطماع والدعاوي مبكراً من قبل العراق تجاه الكويت ولسنا بصدد مناقشتها أو التطرق إلى تفصيلاتها الآن ، على أن تهديد حاكم العراق عبد الكريم قاسم للكويت في العام ١٩٦١م كان لابد أن يقابل برد فعل حاسم وسريع من القيادة السياسية فصدر بيان في التاسع والعشرين من يونيو سنة ١٩٦١م الذي جاء فيه أن الادعاءات العراقية على الكويت لا أساس لها من الصحة ، وفي الثلاثين من الشهر نفسه تقدمت الكويت بطلب الانضمام لعضوية الأمم المتحدة بعد أن كانت قد انضمت إلى جامعة الدول العربية، أيضاً وفي ظل توالى التهديدات العراقية للكويت حركت بعض الوحدات العسكرية وجاءت المساندة من بعض الدول العربية ، فكل هذه الأحداث المتلاحقة لا يمكن أن يتصور مرورها دون أن تفرض نفسها على النقاش في مجالس الكويتيين وديوانياتهم ، وظلت الديوانيات مكاناً لتبادل الآراء وشحن الهمم، بل وفي حشد الرأي العام وشرح الأبعاد السياسية أو غيرها للعامة والخاصة .

تطور المشاركة السياسية للحياة النيابية عبر الديوانيات (١٩٦٢ - ١٩٩٠) م

تشكل الدساتير أهمية كبرى في حياة الأوطان والأمم ، إذ إنها تحدد المفصل المهمة في الدولة ، وتحدد صلاحيات كل سلطة من السلطات الثلاث ، لذا كان المجتمع الكويتي وبعد نيل الاستقلال على قناعة تامة بأن صيانة الحريات السياسية لا بد لها من دستور يحميها وأن الضروري احترام هذه الدساتير وعدم الخروج عليها خصوصاً في محيط ملئ بكثير من التقلبات السياسية والأطماع الدولية،^(٤٢) فبدأت الكويت في وضع دستور خاص للبلاد ، بعد أن وجدت حاجة ماسة لتشكيل مؤسسات وهيئات تقوم بمواجهة متطلبات الشعب والدولة ، فكانت أول هيئة أسست بعد الطفرة النفطية في الخمسينيات هي مجلس الإنشاء وذلك في العام ١٩٥٢ م، بقيامها بإدارة بعض المشاريع والمخططات العمرانية والإدارية ، وبعد هذا التاريخ بعامين تم إنشاء اللجنة التنفيذية العليا لتنظيم الدوائر والأجهزة الحكومية، وتطور الأمر في بداية الستينيات وأنشئ مجلس الشيوخ الأعلى الذي كان يضم أفراد الأسرة الحاكمة فقط^(٤٣)، كل هذا التطور المؤسسي أوجد نوعاً من الحراك السياسي بالكويت، وبدأ الوعي السياسي يتطور لدى المواطنين وقد كانت الديوانيات في هذه الفترة تمثل المطابخ السياسية المصغرة التي تناقش كافة القضايا ومجملها^(٤٤)، ولا يمكن أن نتصور أن الديوانيات بمختلف أشكالها كانت تتفق على رأي معين بل ضجت في تجاذبات و اختلافات سياسية كان أغلبها منحصراً في الرؤى ووجهات النظر، إلا أنه

٤٢ - صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٤٧-٢٥٣.

٤٣ - أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٨٩. أيضاً عبد الرضا أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، الطبعة الثامنة والمعدلة، دون ناشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٤٣-٤٤.

٤٤ - أحمد ديبين، الديمقراطية في الكويت، مسارها واقعها تحدياتها آفاقها، الطبعة الأولى، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص ١٤.

ومما لا شك فيه أن الديوانيات في تلك الفترة قامت بإثراء الوعي السياسي والتفاف الناس حول مثقفهم ومفكرهم، ففي عام ١٩٦٢م صدق الشيخ عبد الله السالم ١٩٥٠ - ١٩٦٢ على الدستور وبذلك وضع الكويت في مرحلة تاريخية مهمة، وكان أغلب أعضاء المجلس التأسيسي من التجار ورجال الأعمال من أصحاب الديوانيات، ويمكن القول بأن دستور البلاد هذا قد وضع نوعاً من الحلول الوسط بين نظام الحكم التقليدي الوراثي والأبعاد الشعبية التشاركية^(٥٤)، وقد يكون هذا الدستور في رأي الكثيرين قد حدد آليات العمل السياسي في الكويت، إلا أنه لم يتعرض من قريب أو بعيد لوضع الديوانية وعملها على المستوى الشعبي، فقد كانت ديوانيات النواب هي أهم ملتقى للنائب مع أفراد وأبناء منطقته ومنتخبه يستعرض معهم ما يدور داخل البرلمان، بل لقد كان من الملاحظ أن لكل عضو سواء من مجلس الأمة أو المجلس البلدي ديوانية خاصة وهي في الغالب جلسة أسبوعية يغلب على الكثير منها الطابع شبه الرسمي في أن النائب يعمل من خلال هذا الملتقى الديواني في استقبال وحل المشاكل الخاصة بأبناء دائرته وتقديم العون على المترددين عليه، بجانب الدور الإعلامي الذي كانت تقوم به خاصة وأن انتقال الأخبار من ديوانية لأخرى، فقد كان من الأشياء السهلة والبسيطة إضافة لإمكانية انتشاره في أغلب مناطق الكويت وبيوتها.

وعلى الرغم من حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦ - وحتى ١٩٨٠م وهو الحل الأول في تاريخ الكويت للمجلس بعد الاستقلال إلا أن الديوانية ظلت المؤسسة البرلمانية المصغرة وظل ثقلها في ضمير الشعب الكويتي بما كان لها من تراث وإرث متجذر تاريخي منذ حركات الإصلاح الأولى عام ١٩٢١م ثم حركة الإصلاح الأشمل عام ١٩٣٨م، كما ظل للديوانية الكويتية موقعها

٥٤ - عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية، الكويت، ١٩٩٢م، ص ٥٤.

الخاص في سياسة الدولة الداخلية ، فمما يدل على عمق وقوة أثر الديوانية في التركيبة الاجتماعية الكويتية أن القانون رقم ٦٥ الصادر سنة ١٩٧٩ بعد حل مجلس الأمة الأول والقاضي بمنع تجمع الأفراد في الأماكن العامة دون إذن قد استثنى في المادة الثالثة منه الديوانية باعتبارها عرفاً اجتماعياً لازماً ومتأصلاً في عادات الناس ، وقد أعطى ذلك الاستثناء للديوانية دفعة سياسية قوية لأنها باتت المتنفس شبه الوحيد لأفراد الشعب للاجتماع وتجاذب أطراف الحديث، بل والضغط على الحكومة لإعادة الحياة النيابية إلى البلاد، وهو ما قد يمكن أن نطلق عليه البرلمان المعطلة آنذاك .

بل إن البعض في هذه الفترة من تعطيل الحياة النيابية كان ينظر إلى الديوانيات على أنها مؤسسات استطلاع رأي الشعب حول أي قضية من القضايا أو مجلس لمعرفة توجهات الرأي العام ، وبذلك مثلت الديوانية في هذه الفترة من عمر الحياة النيابية المعطلة ديمقراطية موقوفة في البلاد حيث أجريت فيها الانتخابات الفرعية مما زاد من درجة أهميتها في عملية وصول النائب للبرلمان من عدمه بعد ذلك ، كذلك فقد كانت الديوانية بالنسبة لنواب البرلمان هي الموجه والمرشد لهم خاصة وهي أبرز المؤثرات الخارجية التي يهتم النائب معرفة توجهات الأفراد بداخلها ويأخذ هذا بعين الاعتبار وهي مسألة غاية في الأهمية بالنسبة له .

وإن كان البرلمان ونوابه موكول لهم الرقابة على أداء الحكومة والمؤسسات المختلفة في الدولة فإن الديوانية الكويتية اعتبرت أحد أهم مؤسسة رقابية غير حكومية أو رسمية تراقب وتحلل وتناقش عمل النواب والبرلمان والواقع السياسي القائم على أساس قوانين قد يكون الكثير منها أو بعضها لا يستجيب للطموحات التي انتظرها أفراد الشعب من الدستور ونصوصه، خاصة بعد



أن حجمت بعض القوانين اللاحقة مجال العمل السياسي بالكويت وجعلته مقصوراً من خلال بعض المؤسسات الحكومية فقط، كما ساعد العدد المحدود لنواب المعارضة في البداية ومشاركة الوزراء في عضوية المجلس وفي التصويت على قراراته على تمرير قوانين تحد من حق التجمع وتقلص الحريات^(٤٦)، وهو ما اعتبره الكثير خروج على نصوص الدستور وعد تعارضاً مجحفاً آنذاك، خاصة وقد كفل الدستور الكويتي صيانة وحماية الحريات الشخصية والآراء.

وعلى كل فقد تكون الحكومة أخطأت في وقف الحياة النيابية، إلا أنها وبرؤية مخالفة فقد كرست لدى المواطن الكويتي الدور المهم للديوانية في حياة الكويتيين بمختلف توجهاتها الثقافية والفكرية، بل لقد أصبحت الديوانيات في هذه الفترة المنبر الانتخابي أو حلبة السباق التي يستعد فيها الجميع لخوض غمار المعركة حين البدء في عودة الحياة السياسية من جديد، فحرية التعبير عن الرأي تجدد الديوانية مكاناً لها من حيث أشكال المواجهة مع المسؤولين وخاصة نواب الأمة وهم العصب الأساسي للتشريع، وفي الديوانية يستطيع الفرد العادي التعبير وبصراحة وبدون خوف عن الموضوعات العامة والخاصة لأنه وعند تواجده في الديوانية يكون قد دخل في إطار علاقة غير رسمية أو حصانة برلمانية خاصة منحها له الديوانية المتواجد بها وهي ما يمكن أن نطلق عليه (حصانة الديوانيات).

ديوانيات يوم الإثنين بين سلطة الدولة وحراك المجتمع

حافظت الديوانية على أثرها الاجتماعي والسياسي في المجتمع الكويتي بشكل متوازن، وإن كان يطغى أحدهما على الآخر، في بعض الأوقات، تبعاً

٤٦ - شفيق الغبرا، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص ٩٠.

لمسير الأحداث وأهميتها، وأيضاً تبعاً لنوعية مجتمع الديوانية، وتوجهات القائمين عليها، إلا أن الديوانيات الكويتية عموماً وكما تناولنا يطغى على نقاشاتها التوجه السياسي في أوقات الانتخابات أو الأزمات السياسية التي تمر بها البلاد بصورة أكبر ودرجة أعمق، خاصة في ظل عدم وجود أحزاب سياسية، ثم لا يلبث الدور الاجتماعي للديوانية الذي لا ينقطع إلى أن يكون الأكثر أثراً في مسيرة الحياة السياسية بالكويت.

ففي عام ١٩٨٥م كانت المعارضة هي صاحبة الأغلبية في البرلمان وحاولت وضع بعض الصلاحيات الرقابية للبرلمان موضع التنفيذ، فقدمت استجواب لعدد من الوزراء منهم وزير العدل، وكانت هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها مجلس أمة كويتي مثل هذه الصلاحيات وهو الأمر الذي أدى بدوره لتوتر العلاقة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية مما حدا بالأمر لاحقاً أن يقوم بحل البرلمان وتجميد أهم مواد الدستور وهي المادة ١٠٧، واعتبر سلوك البرلمان آنذاك خروج عن المألوف خاصة وأن الكثير من أفراد المجتمع لم يكن مؤيداً لهذا التصعيد من جانب البرلمان^(٤٧).

وفي الحقيقة أنه وإن كان الكثير لم يكن مؤيداً للتصعيد الذي كان من جانب البرلمان واتهمه آخرون بالدخول في معارك جانبية لم يتعامل معها بمرونة، إلا أنه وفي المقابل لم يكن هناك تأييد شعبي لعملية الحل الذي ارتبط في أذهان الكثيرين بمحاولة تعطيل الحياة النيابية والسياسية داخل الكويت بطريقة شبة دائمة، بل يمكن القول بأن الاستياء الشعبي عبر عن نفسه مباشرة حين عارض هذا الحل ٣٢ من النواب وأبدوا استيائهم بتعطيل الحياة النيابية للمرة الثانية في تاريخ الكويت، ولم يكن أمام الأعضاء

٤٧ - الغبرا، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، ص ٩٣.

والمتقنين غير الديوانيات ؛ لشرح وجهة نظرهم للناس من خلالها ، لتبدأ سلسلة من اللقاءات الدورية الأسبوعية في عدد من الديوانيات، وكانت اللقاءات تعقد في الديوانيات مساء الاثنين من كل أسبوع (الإثنيات)، وهو ما أكد ميل الشارع الكويتي آنذاك لمواصلة واستمرار الحياة السياسية بداخل الديوانيات في تحدٍّ واضح الدلالة على رفض ما تم .

وأراد الشعب والنواب ومن خلال الديوانيات إيصال مفهوم أنه وإن كان من الصعب تقبل استقالة حكومة بلا تشكيل حكومة أخرى في المهلة التي يحددها الدستور ، إلا أنه أيضًا وفي المقابل من الصعب تقبل أفراد الشعب الكويتي حل مجلس الأمة ضمن القوانين والدستور الذي يفرض انتخابات جديدة بعد شهرين .

وغدا الأمر مقلقًا وبدرجة كبيرة ، خاصة أن التوتر بين الحكومة ومجلس الأمة أثر على شكل ومسيرة الديمقراطية في البلاد ، بل وعلى الثقافة السياسية في الكويت التي بدا أن الحكومة فيها أقل تقبلًا للنقد ، كما أن هذا الحل وفي حقيقته عكس افتقار الحياة السياسية في الكويت للتطوير الإيجابي بعد أن جمدت الحياة النيابية وعطلت الأوضاع السياسية بشكل شبه كامل خلال المؤسسات الرسمية ولم يكن غير الديوانيات متنفس لكي يعبر المجتمع عن آرائه وأفكاره السياسية آنذاك .

كذلك بدأ البعض ومن خلال الديوانيات يبدي امتعاضه من لعبة المعارضة والحكومة والتي من جرائها أضررت الديمقراطية الكويتية كثيرًا، بل لقد اتهمها البعض بأنها ديمقراطية هشة لم تستطع الصمود في وجه الأزمات ، وتخوف كذلك من محاولة إقدام الحكومة على تغيير بعض نصوص الدستور ، ومما زاد الأمر غموضًا تجاهل السلطة وعدم اكتراثها بما يجري ، واستمر هذا التذمر حوالي

ثلاث سنوات حتى أواخر عام ١٩٨٩م^(٤٨)، لتزداد الأوضاع السياسية سوءاً وأخذ التذمر والسخط يشتد في أوساط المواطنين ، وبدأت الآراء المختلفة في الديوانيات تتناول الوضع العام وتعطيل المسيرة النيابية والحياة السياسية بالمزيد من النقد والهجوم على الحكومة ، وتناقش أثر هذا على الديمقراطية ومسارها عموماً ، وإزاء هذه الضغوط المتزايدة حاول بعض النواب من خلال لقائهم بأبناء الدوائر في الديوانيات تفعيل الفكرة التي ظهرت وهي تقديم عريضة عامة للسلطة تتضمن مناشدة بإعادة المجلس على أسس ونصوص دستور البلاد لعام ١٩٦٢م ، وقد أخذ المواطنون يوقعون على هذه العريضة بالفعل ، وكانت الديوانية هي المكان الذي يتم فيه أخذ التوقيع في الغالب ، وبدأت قضية الديمقراطية الموقوفة تطرح من جديد في ظل هذه الأوضاع المتوترة .

وعلى كل فقد قامت الديوانيات في هذه الفترة الحرجة بإعادة مفهوم المشاركة الشعبية الفاعلة في عملية صنع القرار بمعناه الواسع ، فبعد عدة محاولات غير مجدية لإعادة المجلس والحياة النيابية إلى ما كانت عليه شعر النواب ببعض من الحرج أمام ناخبيهم وأن الوضع العام لا يسمح بالوقوف كمشاهدين ، فما كان منهم إلا أن دعوا للاجتماع في ديوانية أحد الأعضاء ، والمفاجأة غير المتوقعة أن الكثير من أبناء الشعب الكويتي زحف إلى الديوانية وتجمهر خارجها وداخلها ، وهو الأمر الذي لم يكن في توقع الحكومة أيضاً^(٤٩) ، ولقد صب أغلب الحاضرين جم غضبهم في هذا الاجتماع على الحكومة وكان هذا مساء يوم الإثنين في ١٨ / ١٢ / ١٩٨٩م في ديوانية النائب (جاسم القطامي) ، تلاه اللقاء الثاني ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٩م في ديوانية النائب (مشاري العنجري) ، وكان العدد يفوق بكثير الأعداد الأولى التي حضرت

٤٨ - هادي راشد، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية ، ص ٢١ .

٤٩ - هادي راشد ، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية ، ص ٢٨ .



وتتميز بتجمهر نسائي على بعد من الديوانية واستخدام مكبرات الصوت ، وكان عدد الحضور يتزايد في كل مرة ولاقت هذه اللقاءات والأنشطة إقبالا كبيرا ، ولم يكن اختيار توقيت اللقاءات ليلا صدفة لأنه عادة الديوانية ما يلتقي فيها الناس مساءً وإلا لأخذت التجمعات شكل الإضراب أو الانقطاع عن العمل وهو الأمر الذي كان مستبعداً من الجميع آنذاك .

ومن ثم وفي اللقاء الثالث في ديوانية النائب محمد المرشد حزمت الدولة أمرها وتدخلت عندما رأت أن خطر الديوانيات هذا قد يعرض أمن البلاد للخطر مما جعل بعض أصحابها عرضة للتوقيف ، كما أقام رجال الأمن حواجز عند المداخل المؤدية للديوانية وأخذوا يفرقون الناس^(٥٠) غير أن اللقاءات لم تتوقف ، بل تكررت في مقابل هذا التضييق من جانب والأمن ما شكل ضغطاً على السلطة التي وجدت نفسها في مواجهة مع المواطنين ، وقد حاول البعض استغلال الديوانية أيضاً في محاولة للتأثير على مشاعر المواطنين فقد كانت تكتب على أبوابها وجدرانها في بعض الأحيان (الديوانية مغلقة بأمر الجهات العليا) الأمر الذي كان يستفز الكثير ويجعلهم يبدون سخطهم على السلطة^(٥١) .

والحقيقة أن أمر الديوانيات في هذه الأثناء جعل السلطة تفكر في أمرها وتنظر إليها نظرة جدية كخطر يهددها ، خاصة وقد اتهم البعض الديوانية بأنها تؤثر في التوتر الاجتماعي والسياسي بما يتم تناقله وإبدائه ومناقشته داخلها من قبل أصحابها وروادها ، وبالفعل فقد أحيطت بعض الديوانيات بالأسلاك الشائكة وسدت الطرقات الرئيسة إليها ، منعاً لاستقبال الضيوف ، إلا أن البعض كان يتجمهر أيضاً بالقرب منها ، على الرغم من التشديد

٥٠ - هادي راشد ، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية ، ص ٣١ .

٥١ - هادي راشد ، نفسه ، ص ٣١

والتضييق من السلطات ، وبينما كان المواطنون يتأهبون كل إثنين لحضور هذه الديوانيات إذ بوسائل الإعلام تعلن في ٢٠ / ١ / ١٩٩٠م بأن الأمير سيلقي خطاباً مهماً للشعب ، وهو الخطاب الذي حاول فيه الأمير التأكيد على ضرورات الأمن والاستقرار والنقلة النوعية التي حاول البعض تفسيرها بأنها الديمقراطية التي يتطلبها عقد التسعينيات ، والدعوة للتداول .

ولاشك أن الضغط الذي سببه تجمعات يوم الإثنين أو ما يسمى بديوانية الإثنين والحشود الجماهيرية قد أثرت وبشكل بالغ فيما اتخذ فيما بعد من قرارات ، وأخذت الديوانيات في هذه الأجواء المشحونة تلعب دوراً انتقالياً حاسماً في تاريخ الكويت ، فأصبحت بعض الديوانيات عبارة عن أندية سياسية مورس فيها جميع أشكال الحوار سواء بالمعارضة أو التأييد ، سلباً وإيجاباً ، وقد كان من أبرز خطباء هذه الديوانيات السيد أحمد الخطيب^(٥٢) أحد زعماء المعارضة في الكويت وغيره ، ولم يقتصر دور الديوانية على الأنماط التقليدية التي كانت متبعة في عمليات تناقل الأخبار وتناولها ، فقد استخدم التلفزيون في بث الصور من داخل الديوانية للمتجمهرين خارجها ، بجانب مكبرات الصوت ولجأت بعض الديوانيات لتسجيل ما كان يجري ويلقي في ديوانيات أخرى ؛ لبثه وعرضه على رواد ديوانيتهم ومناقشته أيضاً ، كما وزعت في الديوانيات الأشرطة المسجلة والصحف والمجلات الخارجية في ظل عدم تناول الأخبار المحلية التي تناقش القضايا السياسية الداخلية للدولة بعد أن فرضت السلطة عليها رقابة حازمة .

الغريب أن الديوانية وهذا التفرد الذي قادت به الحركة السياسية المتوقفة في البلاد تحول بعضها فيما بعد إلى لجان شعبية عملت على توعية

٥٢ - أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة إلى الدولة ، إشراف غانم النجار ، الطبعة الثانية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٧م .

المواطنين بحقوقهم السياسية وأصبحت البديل المناسب في ظل غياب البرلمان والروافد المؤسسية السياسية الأخرى .

إن السلطة في سعيها للتضييق على الديوانيات لم تكن تسعى بأي حال من الأحوال للقضاء عليها ، بل يمكن القول بأن السلطة سعت لتقليل النشاط السياسي الدائر عبرها ومن خلالها ونزع أبرز وأهم الوسائل من يد المعارضة والتي تستخدم كسلاح ضد الحكومة .

كما أن الذي بدا واضحاً أيضاً أن الحركات المعارضة التي اتخذت من الديوانية مقراً لها لم تكن مهيأة أو معبأة تنظيمياً؛ بل اتسمت تحركاتها في الغالب الأعم بالعفوية خاصة في ديوانيات يوم الإثنين ، حتى وبعد أن أقدمت السلطة في وقت من الأوقات لاعتقال بعض أقطاب ورموز المعارضة ظلت الديوانية هي حلقة الوصل والتوازن وصمام أمان من انفجار الأوضاع إلى مستويات أشد حدة وأكثر خطراً .

غير أنه وفي نهاية الأمر تنبّهت السلطة لخطورة الأوضاع ولم تحاول المساس بالديوانيات أو إصدار أمر بمنع التجمهر بداخلها أو الاجتماع مراعية لهذه الظاهرة وتفرد الديوانية بهذا الوضع الخاص بها و المرتبط بتقاليد المجتمع الكويتي القائمة منذ عقود طويلة ؛ لتدعو في النهاية إلى الحوار الذي قاد إلى إنشاء المجلس الوطني الذي لاقى أيضاً حظه من المعارضة بعد أن نشطت بعض الدواوين والقوى المعارضة في الدعوة لمقاطعة الانتخابات، ولكن ليس على طريقة تجمعات ديوانيات الإثنين، وقد افتتح المجلس أعماله في ٩ يوليو ١٩٩٠م والذي أعقب جلسته الأولى بشهر واحد فقط ، الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت ؛ فتوقفت نشاطاته، حتى دعي للانعقاد مرة أخرى بعد اكتمال التحرير وعودة الحياة النيابية والديمقراطية في البلاد لمسارها الطبيعي .

الديوانية والغزو العراقي ١٩٩٠ م:

لم يكن أمام شعب الكويت وفي ظروف اختفاء كامل مؤسسات الدولة برموزها البشرية والمادية بعد الغزو العراقي الغاشم في أغسطس ١٩٩٠ م، إلا أن يقوموا بمقاومة قوات الاحتلال وإدارة شؤون مجتمعهم بأنفسهم، وفي ظل هذا الغياب الكامل لكافة أدوار الدولة والسلطة لا شك أن الديوانية الكويتية وجدت نفسها منفرد على الساحة؛ لتلعب ثاني أهم أدوارها في تاريخ الكويت، بجانب بعض الأماكن الأخرى كالجمعيات التعاونية والمساجد، وعدت في وقتها عماد وسلاح المقاومة الوطنية إبان الاحتلال، فلقد كانت المقاومة الكويتية من خلال الديوانيات وبعض هذه المؤسسات المدنية الطابع كالجمعيات التعاونية متسقة مع معطيات الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال، فقد هرع الكثير من أهالي الكويت بعد الغزو للتجمع في المساجد لأداء الصلوات ومن ثم بعدها الذهاب إلى الديوانيات، وكان هذا التجمع في الديوانية دوراً في عملية بث روح الصمود والتحدي والتصدي لقوات الاحتلال، وعزز وبدرجة كبيرة الدور التاريخي الأصيل للديوانية الكويتية في حياة الشعب الكويتي، فقد كانت بمثابة التنظيم السياسي والاجتماعي الذي ظهرت من خلاله التنظيمات السرية للمقاومة الكويتية، حيث كانت عناصر المقاومة تختفي بداخل الديوانيات بجانب قيامها بعمليات الترتيب والتجمع بعد أو قبل قيامهم بأي عملية مقاومة جديدة، كذلك بدأت اللجان التكافلية تتكون وتتشكل بداخل الديوانية الكويتية ووضع تقسيماتها الإدارية من خلالها، كذلك قام الكويتيون بتخزين الأدوية والأجهزة وأدوات الجراحة وغيرها في الدواوين.

ناهيك عن دورها الإعلامي فقد ظهر جلياً وواضحاً منذ اللحظات الأولى للغزو، فقد قامت القوات العراقية المحتلة بفرض عمليات تعقيم إعلامي



شبه كامل في الكويت ، وهو الأمر الذي جعل بعض الدواوين تتخصص في التقاط الأخبار من خلال أجهزة الراديو ومحطات التلفزيون ، وقد تم تحديد بعض الأشخاص لكي يقوموا بالتقاط وتحليل الأخبار ومن ثم عملية نشرها^(٥٣) كذلك كانت هناك بعض الديوانيات المختصة والتي تنقل عمليات متابعة الحكومة الكويتية في الطائف، أيضاً بدأ بعض أساتذة الجامعات في الكويت بالقيام بزيارات للدواوين والقيام بشرح وتحليل وتطورات الأحداث المتسارعة وبث روح التفاؤل في الشباب الكويتي المقاوم .

والحقيقة أن الديوانية الكويتية وبالرغم من الأدوار المختلفة التي كانت تؤديها في أثناء فترة الاحتلال العراقي ، إلا أننا بأي حال من الأحوال لا يمكن أن نهمل الجانب السياسي الذي مثلته ، فقد لعبت الدور المباشر في التعبير عن معني التضامن والتكافل بين أبناء الكويت ، والالتحام حول قضية الكويت الأولى وهي دحر العدوان ، كما أن هذا النشاط السياسي خلق جو من الأمان لدى الكثير من الأحياء التي كانت الدواوين تنشط فيها بما تقدمه من خدمات لأهاليها ، بجانب النشاط التعاوني ، ناهيك عن الدور الإعلامي المميز في بث روح التماسك بين أبنائها ، حتى إن نواب مجلس الأمة الموقوف كانوا أنفسهم في هذه الفترة يجتمعون على فترات محددة في بعض الديوانيات والتي كانت الحكومة الكويتية في المملكة العربية السعودية على علم بها^(٥٤) ، وعلى هذا الأساس بدأت الديوانيات الكويتية تؤكد نفسها ودورها كمركز ونقطة للتخطيط في إدارة شؤون البلد بعد التحرير الذي بدأت بواده تلوح في الأفق في ظل التقارب السياسي لمختلف التيارات السياسية في البلد والتفافها حول قيادتها الشرعية في الخارج ،

٥٣ - (كديوانية آل معرفي).

٥٤ - الكندري الديوانية الكويتية ، دورها الاجتماعي والسياسي ، ص ١٣٥ .

وكانت التجمعات السياسية تعقد ندواتها في وجود التجمعات الأخرى سواء المعارضة أو المؤيدة مثل التجمع الديمقراطي والإسلامي والتجمع الوطني في ظل الغياب البرلماني ومجلس الوزراء وبقية المؤسسات الأخرى . لكن وعلى الرغم من هذا فقد لوحظ في المقابل أيضاً على الديوانية أن عددها تقلص بنسبة كبيرة نتيجة العدوان وعطل البعض منها ، وذلك بسبب الاضطهاد الذي عاناه بعض اصطحابها ورصد البعض الآخر من الديوانيات ومنع التجمع بها ، كذلك محدودية الأعداد التي كانت ترتادها ، بالمقارنة بما كان قبل الغزو ، أيضاً اقتضت النقاشات فيها على الجانب السياسي المتعلق بالغزو العراقي الغاشم والجانب الاجتماعي من توفير الأغذية وتوفير ضروريات الحياة للسكان ، كذلك غدت الديوانية أبسط في كافة مكوناتها المادية مما كانت عليه نتيجة للنقص في الموارد .

الديوانية وإعادة البناء المؤسسي للدولة - مجلس ١٩٩٢ م:

فترة الغزو العراقي عطلت كل شيء في الكويت ، خاصة فيما يتعلق بالإدارات الحكومية للدولة وأنشطتها ، ولم يكن الكويتيون على يقين كبير لعودة الحياة السياسية والنيابية في الكويت لطبيعتها بعد الغزو ، كما تزايدت الضغوط على الدولة بعد التحرير وبدأت الأصوات تعلق في الديوانيات ولهجة الانتقاد تطال الكثير من رموز الحكومة ، لتصل الحالة بين الحكومة وبين المجتمع لأسوأ حالاتها في هذه الفترة الانتقالية ، ولم يكن هناك مناص من إيجاد مخرج من حالة التوتر هذه وإعادة الحياة النيابية وانتخابات مجلس الأمة ، ولكن وفي نفس الوقت وبسرعة تتعلق بالبقاء والاستمرار تحول هذا السقوط المفاجئ لمؤسسات الدولة والأجهزة إلى حافز كبير للمجتمع لكي

يقوم هذا المجتمع بكافة مؤسساته من مفاجآته وينهض لمباشرة مهامه في هذه الفترة التاريخية الحرجة .

فالديوانية الكويتية لم تشكل فقط نمط خاص بأهل الكويت ارتبط بهم منذ النشأة فقط ، بل مثلت الديوانية بعد فترة الغزو واجهة الكويت الاجتماعية للخارج فهي تنقل التراث الكويتي بكل ما تمثله في طياتها من عادات وتقاليد موروثه وقديمة ، فاستطاعت ديوانيات الكويت أن تمثل بالنسبة للثقافة المجتمعية الخارجية أحد معالم التراث الأصيل سواء بطابعه الرسمي أو الشعبي وبدرجة تكاد تكون متساوية واستطاعت الديوانية كذلك أن تكون العصب الأساسي أو المفتاح للدخول إلى مجلس الأمة الجديد ، خاصة في طرح البرامج والأفكار للمرشحين .

غير أنه وفي ظل ملاحظة الحكومة وجدت المعارضة الكويتية نفسها في موقف صعب فلم تفِ بما وعدت به الحكومة بنفس السرعة والوتيرة التي أرادت المعارضة ، خاصة التردد الذي شاب إعلان الانتخابات وموعدها، ثم تحديده بعد مرور ١٩ شهراً من عودة الحكومة إلى الكويت، ورأت المعارضة أن هذه المدة طويلة بالنظر للحاجة الملحة للعودة للحياة النيابية والسياسية ولتوفير المشاركة الشعبية مع الحكومة في اتخاذ القرارات السياسية خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية والعسكرية ، وقضايا إعادة البناء، والأوضاع الاقتصادية ومحاسبة المخطئين والمقصرين إبان فترة الاحتلال .

ورفضت وزارة الداخلية في مايو ١٩٩٢ السماح للمعارضة بعقد مؤتمر شعبي لمناقشة آخر الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والانتخابية خاصة بعد إلغاء المرسوم الأميري لإنشاء المجلس الوطني.

وعلى أية حال فقد أجريت الانتخابات النيابية الكويتية في الخامس من أكتوبر ١٩٩٢ وقد اتسمت بأهمية خاصة على الصعيدين: الداخلي والخارجي حيث وضع إجرائها نهاية إيجابية لمطلب سياسي ملح منذ نهاية عام ١٩٨٩، وأعطى زخمًا قويًا لمطالب الإصلاحات السياسية التي كانت تنادي بها المعارضة الكويتية خاصة من داخل الديوانيات .

وقد اتسمت الحملات الانتخابية التي كانت أغلبها في الديوانيات بقدر كبير من الصراحة ونوقشت فيها وأثيرت فيها العديد من القضايا الحساسة دون حرج خاصة محاسبة المقصرين وضرورة الفصل بين السلطات، وتدعيم سلطات مجلس الأمة وخاصة في المجال الرقابي والمالي.

وبشكل عام لوحظ في انتخابات ١٩٩٢ أن الديوانية الكويتية كانت أهم وسيلة لسماع أصوات الناخبين والمرشحين ، وبمقدار زيادة النفوذ لصاحب الديوانية ووضع الاجتماعى يكون نفوذ الديوانية وتأثيرها، كما لعبت الديوانية دورًا في عقد الاجتماعات الرسمية ، وكانت المكان الذي تم فيه فرز الأصوات لاختيار رئيس مجلس الأمة في العام ١٩٩٢ بين السيد أحمد السعدون وبين مبارك الدويلة ، إضافة إلى أن الكثير من عمليات توزيع اللجان بداخل المجلس جرى أمرها والبحث فيها بداخل الديوانية، كما جرى أيضًا اختيار عدد من المرشحين كوزراء في الحكومة من خلال الترشيح بداخلها أثناء المناقشات والحوارات الدائرة بين كبار صنّاع القرار في الدولة ليمتزج طابع الرسمية على بعض الإجراءات التي كانت الديوانية القاسم المشترك فيها ، وبذلك امتزجت الرسمية مع اللارسمية في طابع فريد تميزت به ديوانيات الكويت عن غيرها. حاولت الديوانيات أن ترتقي بنفسها في تقدم ملحوظ استمدته من تزايد دور البرلمان المنتخب في الرقابة والمساءلة ومطالبة المجلس بصلاحيات



أوسع في علاقته بالسلطة التنفيذية، وهو الشيء الذي كان مشار أهم وأبرز نقاشات الديوانيات وقتها ، كما طالب النواب بإحياء القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن التجمعات والمواكب العامة والذي ألغى بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ ، وتبلور ذلك في شكل مشروع قانون تقدم به خمسة نواب بشأن تعديل قانون التجمعات بما يتناسب مع الواقع الكويتي الجديد، وهو الأمر الذي قد يكون إرجاع لوضع الديوانية لما كانت عليه في السابق قبل حدوث بعض الاضطرابات إبان الأزمة للمجلس عام ١٩٨٦ م ، كما كان مشروع قانون بإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أحد أهم الأحداث التي تناولتها الديوانية الكويتية والتي أثارت ضجة إعلامية وشعبية كبيرة .

ولاشك أن عدم وجود تنظيمات حزبية في الكويت جعل دور الديوانية الكويتية تبرز بشكل كبير في دورة انعقاد هذا المجلس ، فقد أخذت بعض الديوانيات تلعب دورا في عملية التنسيق والتنظيم للعمل الأيديولوجي المنظم والتي كانت في الغالب تتم بشكل غير معلن وذلك في ظل حظر عمل الأحزاب ، لتدخل الديوانية الكويتية طرفا في عملية صنع القرار السياسي ولتصبح الأداة السياسية الفعالة خلال مرحلة سياسية جديدة مستكملة دورها في مسار التاريخ الحديث لدولة الكويت.

الديوانية و مجلس الأمة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ (المصلحة الاجتماعية والمكاسب السياسية)

عملية التغير الثقافي في المجتمع الكويتي بعد الغزو العراقي أصابت المجتمع بشكل عام والديوانية الكويتية بشكل خاص بنوع من التغير ، فلقد صاحب هذا التغير الثقافي تغيرات أخرى لسنا بصدد مناقشتها على المستوى الاجتماعي ، غير أنه وعلى مستوى الديوانية فقد يكون أهمها

التشجيع الحكومي غير المباشر لانتشار الديوانيات وذلك من خلال زيارات كبار مسؤولي الدولة ورموزها لها وعدم التضييق على الأهالي في إصدار التراخيص وحرية الإنشاءات ، كما حرص الكثير من صناع القرار والشيوخ على افتتاح دواوين خاصة بهم يستقبلوا فيها ضيوفهم ، أيضاً أسفرت انتخابات ١٩٩٦م عن تمتع أنصار الحكومة الكويتية بأغلبية مريحة حدت كثيراً من وضع المعارضة وتأثيرها في الشارع ، على أن ذلك لم يسفر عن علاقة خالية من التوتر بين المجلس والحكومة كانت الديوانية الكويتية أهم حلقات الصراع الدائر بينهما خاصة المناقشات التي كانت تلقي اللوم على الحكومة .

ونتيجة لتغير أنماط مجتمعية بعد الغزو بدأ التخصص يطغى على الديوانية الكويتية فكان هناك الديوانيات الترفيهية أو ديوانيات التسلية كوسيلة لقضاء أوقات الفراغ دون الدخول في أنشطة سياسية أو اجتماعية من قبل روادها ، أيضاً ظهرت الديوانيات التي تسمى بديوانيات الشباب كذلك ديوانيات القرابة والجيرة ، كما بدأت خصوصية الديوانيات الدينية تأخذ نمط التفرد ويغلب عليها الطابع الروحي والعقائدي ويلقى فيها الدروس الدينية والمحاضرات ، هذا في مقابل الديوانيات التي تخصصت وأخذت الطابع السياسي البحث والتي كان أصحابها ذات توجهات سياسية محددة، كما عادت ديوانيات المتخصصين كأعضاء هيئات التدريس وبعض المهن الأخرى والتي سماها البعض بالديوانيات الثقافية ، بجانب ديوانيات الهواة وديوانيات النفع العام ، وظهرت الديوانيات المختلطة والنسائية والتي كان من أشهرها ديوان الشيخه رشا الصباح والتي اعتبرها البعض من أوائل الكويتيات التي تدير ديوانية غلب عليها الطابع العلمي والأكاديمي ،



وهناك ديوانيات الوزراء التي جاءت بناء على رغبة سمو ولي العهد الكويتي آنذاك والتي خصصت في الأصل لمناقشة المشاكل الاجتماعية.

لكن لم تستمر الأوضاع بالنسبة للديوانية الكويتية هادئة على طول الخط فسرعان ما شهد هذا الدور من مجلس الأمة إصدار قانون يجرم الانتخابات الفرعية التي كانت مقرها في الغالب الأعم الديوانيات مما زاد من أجواء التوتر ، التي تزايدت بين المجلس والحكومة بدرجة أدت في النهاية لاستقالة الحكومة في ١٦ مارس ١٩٩٨ وإعادة تشكيلها في ٢٢ مارس ١٩٩٨ حيث دخلها ثلاثة وزراء منتخبين ، الأمر الذي دفع ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح رفع تقرير مفاده استحالة التعاون بين مجلس الأمة والحكومة فأصدر أمير الكويت حينها الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح المرسوم رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٩ بحل مجلس الأمة في ٤ مايو ١٩٩٩ قبل أن يكمل مدته الدستورية وفقاً للمادة (١٠٧) من الدستور ، وقد أجريت الانتخابات في ٣ يوليو ١٩٩٩ لاختيار أعضاء مجلس الأمة في فصله التشريعي التاسع الذي كان من المفترض أن ينتهي في عام ٢٠٠٣.

الديوانية بين إرث الماضي وهرالك المستقبل .

مثلت الديوانية بالنسبة للمجتمع الكويتي منذ النشأة وحتى نهايات القرن العشرين ظاهرة عميقة المعاني والمفردات ، فما بين التقدم والتراجع والتجاذبات السياسية التي تمارسها الحكومة والمعارضة استطاعت الديوانية الحفاظ على تاريخها ومورثها في ضمير الشعب الكويتي وظلت بصفاتها وبواقعها ومشتملاتها أرضاً لحل الخلافات السياسية ومناقشة كافة القضايا المجتمعية في الدولة ، بل وتغيير الرأي العام وإضعاف جماعات

وتقوية جماعات أخرى وسط الاختلاف والانقسام ، حتى وبعد أن قررت الدولة في فترة من الفترات تعطيل العمل السياسي نشطت حركتها في المجتمع ولم تتوقف يوماً عن أداء دورها فيه ، فقد كان يكفي في السابق أن تغضب الحكومة من توجهات البرلمان لكي تحدث أزمة دستورية يكون على إثرها الحل أو استقالة الحكومة ، إلا أن الديوانية الكويتية في وسط خضم هذا الصراع الدائر كانت حبل الوصل أو الشعرة التي تصل ما بين الأطراف المتعددة سواء الحكومة أو البرلمان أو المجتمع ، وظلت الديوانية أحد أهم وأبرز لوازم المجتمع وملتقى الجميع في كل المناسبات ، دون أي سقف للحرية متناولة كافة القضايا ، بل لقد تحولت الديوانيات في الكثير من مراحل الأزمات السياسية في الكويت إلى غرف عمليات لا تتوقف ، ويمكن القول بأن معظم ملامح البرلمان والمجالس البلدية وغيرها يتم تحديدها عبر الديوانيات ، بل لقد كانت الحكومة في الماضي تغض الطرف كثيراً عن بعض التجاوزات القانونية التي تشهدها فعاليات الانتخابات الكويتية في الديوانيات حيث دأبت بعض القبائل على الترشيح والتصويت وإعلان النتائج عبر الانتخابات التي اصطلح على تسميتها بـ«الانتخابات الفرعية» أو «انتخابات القبيلة» ، وقد يكون هذا أحد الجوانب السلبية في مسيرة الديمقراطية في الكويت ، إلا أن الديوانية الكويتية ما زالت تحافظ على هذا التقليد، ولكن وفق احتياطات تجعلها بعيدة عن سيطرة الحكومة.

ونهاية : هل استطاعت الديوانية في ظل الصراع الدائر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في أغلب الفترات بعد سن الدستور أن تكون هي المتنفس الحقيقي غير الرسمي للحياة السياسية والاجتماعية بالكويت ، خاصة في السنوات الأخيرة ؟

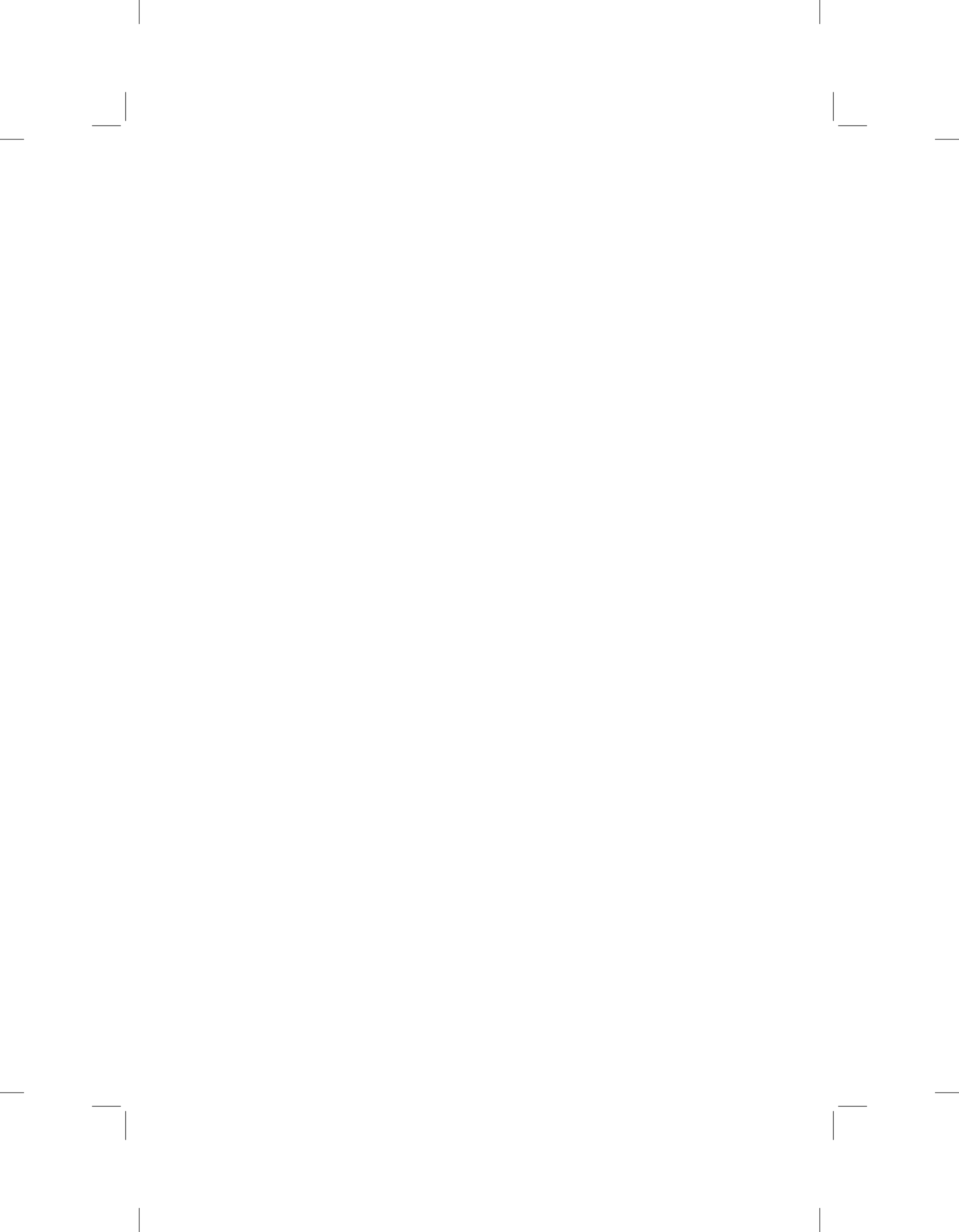


إن تجربة الديمقراطية بالكويت لا شك مرت بكل أنماطها وأشكالها المختلفة عبر الديوانية الكويتية بشكل أساسي ورئيس ، ولم تكن بدايتها كما يعتقد الكثيرون تعود لعام ١٩٦٢م، سنة وضع الدستور ، فالديوانية قبل صياغة الدستور كانت أبرز المقدمات التاريخية ، والسياسية، والاجتماعية، التي ساعدت على وجود عملية المشاركة السياسية في الكويت ، بل أن الديوانيات الكويتية لعبت دوراً مهماً في كسر طوق بعض المحظورات الاجتماعية والسياسية والثقافية وأصبح المجتمع من خلالها أكثر تقبلاً للقيام بلعب دور سياسي في الكثير من الأحيان في ظل وجود البرلمان أو عدم وجوده ، وأثناء تعطيل الحياة النيابية ذاتها .

لقد أسهمت الديوانية الكويتية في الكثير من الوظائف الاجتماعية الجديدة بالنسبة للمجتمع الكويتي وحافظت على قدر من الإيجابية بخلفها هذه الوظائف الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها ، وهو الأمر الذي رسخ حقيقة مهمة لدى الشعب الكويتي مفادها أن المستقبل السياسي للكويت يتطور بين قطبين مهمين هما الدولة والمجتمع ، فالدولة بحضورها الحضاري بين مجتمعاتها وبنائها وقدرتها وقوانينها وحرّياتها هي التي تعطي المجتمع ثقله وتنمي وتزيد من قيم الولاء بين أفرادها ، ولا يجب على الدولة أن تهمل أهمية أن يكون للمجتمع مشاركة سياسية فاعلة لا تعتمد على القبيلة ولا العصبية ولا الولاءات الصغرى ، فالمجتمع بحاجة إلى مؤسسات حيادية في ظل غياب بعض أساسيات الحياة الديمقراطية كالأحزاب وفي ظل عدم اكتمال معادلة الديمقراطية في الكويت بكافة عناصرها الأساسية ، فلا بد أن تتجه الحكومة لزيادة الوعي بعملية المشاركة السياسية وألا تزيد من عملية التضييق وتضع الفواصل بين المجتمع وبين السلطة .

لقد كانت الدولة في الكويت وقبل النفط مدينة تقليدية صغيرة في تصريح شؤونها وكان دور الحكومة لا يكتمل بدون مساعدة ومشاركة المواطنين في كثير من قضاياها عبر مختلف المؤسسات (كالديوانيات ، أو مجالس الشورى، أو المجالس البلدية) ، وعلى هذا الأساس تشكلت قيم المشاركة السياسية في الكويت ، إن ما نراه من صراع دائر رحاه بين مجلس الأمة وبين الحكومة وحتى اليوم يجعلنا ندرك مدى أهمية أن يكون هناك فواصل بين السلطة وبين الشعب هذه الفواصل لا بد أن يكون لها بعدها التاريخي وتراثها في ضمير الشعب الكويتي ولا شك أن الديوانية الكويتية تمثل أبرز وأهم هذه الفواصل التاريخية في حياة الكويت وتعتبر صمام أمان ونقطة ارتكاز لها جذورها التاريخية المرتبطة بالأطر الاجتماعية والشخصية للكويتيين ، ساهمت في فترات في تحويل السلطة من الفردية للجماعية ومن المركزية إلى اللامركزية بشكل مباشر أحياناً وغير مباشر أحياناً أخرى ، وواجهت منفردة تحديات كبرى استطاعت تحمل تبعاتها والنجاح في إدارتها ، ولا بد أن يدرك المجتمع أيضاً أن الكويت اليوم ليست كويت أمس ، فالحفاظ على مشاركة سياسية سليمة عبر أطر واضحة في الكويت قد تكون هي بداية نشوء مجتمع مدني بالمفهوم الأكثر نضجاً وارتباطاً بالصالح العام للدولة وفق آليات ومفاهيم لا يجب أن تنسى أو تتناسى الموروثات التاريخية للكويت ومؤسساتها المدنية والشعبية بكل تراثها القديم .





قائمة المراجع والمصادر

أولاً - العربية.

ثانياً - الأجنبية.



الديوانيات في الكويت (النشأة - التطور - التأثير)

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



أولاً - المراجع العربية.

- ١- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، الكامل في التاريخ، ج ١، تحقيق مكتب التراث، ط ٤، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٤ م.
- ٢- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، شرح أحمد الزعبي، ط ٢، دار الأرقم للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢ م.
- ٣- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري لسان العرب، ط ١، ج ١، ج ١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨ م.
- ٤- أبو حاكم، أحمد مصطفى، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥)، ط ١، ذات السلاسل الكويت، ١٩٨٤ م.
- ٥- محمد السيد عبد العزيز، التاريخ والمؤرخون العرب، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١ م.
- ٦- الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة - معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤ م.
- ٧- الجاسم، عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية، د.ن، الكويت، ١٩٩٢ م.



- ٨- جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٩ ، ط ١ ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٤ م.
- ٩- الحاتم ، عبد الله خالد ، من هنا بدأت الكويت ، ط ٣ ، المطبعة العصرية ، لبنان ، ٢٠٠٤ م.
- ١٠- الحضري ، ساطع ، دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، ط ٣ موسعة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٧ م .
- ١١- خزعل ، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، د. ط ، مطابع دار الكتاب ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ١٢- خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، ج ١ ، ط ١ ، دار الهلال ، بيروت ، ١٩٦٢ م .
- ١٣- الخطيب ، أحمد ، الكويت من الإمارة إلى الدولة ، إشراف غانم النجار ، ط ٢ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٧ م.
- ١٤- دين ، أحمد دين ، الديمقراطية في الكويت ، مسارها واقعها تحدياتها آفاقها ، ط ١ ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ٢٠٠٥ .
- ١٥- الرشيد ، عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، وضع حواشيه ، يعقوب عبد العزيز الرشيد ، دار مكتبة الحياة ، طبعة منقحة ، بيروت ، د. ت.
- ١٦- الرشيد ، أحمد ، الكويت من الإمارة إلى الدولة ، دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقتها بالدولة ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ط ٢ ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣ م .
- ١٧- رضا ، محمد جواد ، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي أزمات التنمية وتنمية الأزمات ، ط ٢ ، دار الساقى ، بيروت ، ١٩٩٧ م .

- ١٨- الصباح ، ميمونة ، الكويت حضارة وتاريخ ، ج ١ ، ط ٤ ، الكويت ، د. ن ، ٢٠٠٣ م .
- ١٩- الصلابي ، على محمد الصلابي ، الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار ، ط ١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .
- ٢٠- صمويل هانتنجون ، الموجة الثالثة - التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، ط ١ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٢١- عبد الرضا أسيري ، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات ، ط ٨ والمعدلة ، د. ن ، الكويت ، ٢٠٠٥ .
- ٢٢- العقاد ، صلاح ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ط ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- ٢٣- الغبرا ، شفيق ، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع ، مركز ابن خلدون ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د. ت .
- ٢٤- القناعي ، يوسف بن عيسى ، صفحات من تاريخ الكويت ، ط ٥ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ م .
- ٢٥- الكندري ، يعقوب يوسف ، الديوانية الكويتية ، دورها الاجتماعي والسياسي ، ط ١ ، د. ن ، الكويت ، ٢٠٠٢ م .
- ٢٦- محمد حامد الناصر ، العصرانيون ، ط ١ ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ١٩٩٦ م .



- ٢٧- المقامس ، خالد محمد ، الديوانية الكويتية ، تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي - مزينة ومنقحة ، ط ٢ ، د.ن ، الكويت ، ١٩٩٢ م .
- ٢٨- النقيب ، خلدون حسن ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- ٢٩- النقيب ، خلدون حسن ، صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت ، ط ١ ، دار الساقبي ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
- ٣٠- هادي راشد ، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية ، ط ١ ، د.ن ، الكويت ، ١٩٩٢ م .
- ٣١- الوردي ، علي ، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته ، طبعة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .

ثانياً. المراجع الأجنبية.

- 1- Ralph Shaw, Kuwait Ministry of Information 1976. Reader Bul-lard” The Middle East Apolitical and Economic Surry first Pub-lished 1950”, Printed in London : Macmillan, 1976.



